الأمم المتحدة

A/CN.10/PV.286

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح

الجلسة **٢٨٦**

الثلاثاء، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد دي كليرك ..... (هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

تبادل عام للآراء (تابع)

السيد أوبيساكين (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، إن الوفد النيجري إذ يشارك الوفود الأخرى التي سبقتنا، يود أن يهنئكم بانتخابكم. ونحن نعتقد أن مهاراتكم وخبرتكم الدبلوماسية في هذا المجال ستقودنا إلى إجراء مداولات مثمرة. ونود بالمثل أن نهنئ جميع أعضاء المكتب المنتخب. ويتعهد وفد بلادي بدعمه الثابت لكم.

رغم أننا نتفق مع مواقف حركة عدم الانحياز، على النحو الذي أدلت به إندونيسيا أمس في الجلسة ٢٨٤، ومواقف المجموعة الأفريقية، كما أعلنتها جمهورية الكونغو الديمقراطية في الجلسة ٢٨٥، تود نيجيريا أن تعيد تأكيد وجهات نظرها بشأن القضايا المدرجة في جدول الأعمال، على النحو التالي.

فيما يتعلق بالبند الأول من جدول الأعمال – التوصيات من أجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية – تأسف نيجيريا لضآلة التقدم المحرز في هذين المجالين في السنوات الأخيرة. ونود أن نؤكد مجددا موقف وفدنا الذي يؤيد نزع السلاح النووي الكامل والممكن التحقق منه وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال مفاوضات دبلوماسية متعددة الأطراف. وتحقيقا لذلك، نحث جميع الدول الأعضاء على إبداء الالتزام التام بالتنفيذ الكامل لجميع الصكوك ذات الصلة التي تم التفاوض عليها، وذلك من أجل تحقيق عالميتها.

وبشأن موضوع المناطق الخالية من الأسلحة النووية، نلاحظ الجهود المتزايدة الرامية إلى توقيع هذه المعاهدات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ومع ذلك، فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى إبداء المزيد من حسن النية السياسية من أجل التفعيل الكامل لتلك الاتفاقات.

وبشأن قضية الأسلحة التقليدية، نكرر الإعراب عن القلق إزاء الخسائر الفادحة التي مني بها شعبنا جراء ما تُسمى بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتهديد الخطير الذي تشكله على السلام والأمن والتنمية في جميع أنحاء العالم. ويجب الحد من تلك الأسلحة وضبطها على وجه السرعة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ورغم أننا نشعر بالتشجيع بعض الشيء من الاجتماعات الجارية لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فإننا نلاحظ أنه لا يزال يتعين على الدول الأعضاء أن تظهر مزيدا من الالتزام بالتوصل إلى صك قانوني عالمي يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفيما يتعلق بالبند الثاني من جدول الأعمال – التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية – تتفق نيجيريا على أن الأهداف النهائية لتدابير بناء الثقة، ضمن جملة أمور، هو تعزيز السلام والأمن الدوليين، وتحسين العلاقات بين الدول، وتعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لشعوب العالم، ومنع نشوب الحروب.

ونحن نعتقد أن الثقة المتبادلة تمثل حجر الزاوية الذي يجب أن يرتكز عليه الأساس لصرح السلام والازدهار العالمي. وبالنظر إلى الطابع المتعدد الأبعاد لمسألة بناء الثقة، يود وفدنا أن يشجع جميع الدول الأعضاء على إظهار قدر كبير من النبل في فهمها لتلك الجوانب من السلام والأمن الدوليين.

ولا يمكن المغالاة في التأكيد على الأهمية القصوى لهيئة نزع السلاح، وذلك لأنها المنتدى التداولي الوحيد الشامل للجميع – إلى جانب الجمعية العامة – الذي يمكن فيه للدول الأعضاء المشاركة في المناقشات وصياغة المبادئ التوجيهية بشأن نزع السلاح. علاوة على ذلك، هذه الآن هي السنة الأخيرة في دورة الهيئة الممتدة ثلاث سنوات. ولذلك تود نيجيريا أن تدعو جميع الأعضاء إلى التحلي بسعة الأفق من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن جميع بنود جدول الأعمال التي تجري مناقشتها.

وتتمنى نيجيريا النجاح الباهر لرئيسي الفريقين العاملين، ومرة أخرى ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التحلي بسعة الأفق في النقاش، وبقدر أكبر من المرونة في المفاوضات، وأن تظهر التزاما لا يتزعزع بالتنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): نيابة عن وفد ماليزيا، أود أن أتقدم بأحر التهاني لكم، سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٨.

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز.

إننا نضم صوتنا إلى الوفود الأخرى في التعبير عن ثقتنا الكاملة بكم، سيدي، وبأنه في ظل ما تتمتعون به من خبرة ومهارات دبلوماسية سوف تتمكنون من توجيه أعمال هذه الهيئة نحو تحقيق نتائج ملموسة. إن العمل الذي نقوم به من أجل النهوض بجدول أعمال نزع السلاح عمل شاق، وهذه حقيقة تؤكدها حالة الجمود القائمة في مختلف منتديات نزع السلاح، لا سيما مؤتمر نزع السلاح.

في ظل هذه الخلفية نجد أن دور هيئة نزع السلاح، بوصفها هيئة تداولية مكلفة من الجمعية العامة، دور قيّم للغاية. فهي تمكن جميع الدول الأعضاء من النظر في مختلف المشاكل في مجال نزع السلاح وتقديم توصيات بشأنها. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يشدد على أن العملية التي نقوم بها ينبغي أن تجسد ذلك النهج الشامل، وأن النتيجة التي نأمل تحقيقها قبل نهاية هذه العملية ينبغي، على الأقل، أن تحظى بأكبر دعم ممكن.

كما يود وفد بلدي التشديد على أن حركة عدم الانحياز قدمت وثيقة تتضمن موقفها من نزع السلاح النووي للتداول في الفريق العامل ١. وأولويتنا واضحة: وهي أن تحقيق هدف نزع السلاح النووي يشكل الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. ويأمل وفد بلدي أن تشكل هذه الأولوية

المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه عمل الفريق العامل ١، والذي ينبغي أن تعبر عنه وثيقته الختامية. ونود أن نذكّر أيضا بأن الجمعية العامة قد أعربت بوضوح وقوة، في أول دورة استثنائية لها بشأن نزع السلاح – التي أنشأت فيها هيئة نزع السلاح هذه – عن أنه

> ”بينما ينبغي أن يبقى الهدف النهائي لجهود جميع الدول هو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة، فإن الهدف الفوري هو القضاء على خطر الأسلحة النووية وتنفيذ تدابير لوقف سباق التسلح والعدول عنه وتمهيد الطريق أمام إحلال سلام دائم“. (القرار دإ-١٠/٢، الفقرة ٨)

ولتحقيق ذلك الهدف، أعلنت، بعبارات قوية ”أن البشرية تواجه خيارا، يوجب علينا إما أن نوقف سباق التسلح ونشرع في نزع السلاح، أو نواجه الفناء“. (المرجع نفسه، الفقرة ١٨).

وستشارك بعض الوفود الحاضرة هنا في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ التي ستعقد في جنيف. ولا يخفى على أحد أن المؤتمر الاستعراضي السابق لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باء بالفشل. ولا يمكننا أن نتحمل فشلا آخر. وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض أعضاء هيئة نزع السلاح ليسوا أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويمكن للهيئة أن تكون محفلا من المحافل المعنية بنزع السلاح التي تستطيع أن تسهم في تمهيد السبيل للتوصل إلى توافق في الآراء في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وسيكون من المجدي فعلا لنا، خلال اجتماعاتنا في الهيئة، أن نتبادل الآراء وننظر في مختلف المشاكل المدرجة في جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح ونقدم توصيات بشأنها، بما في ذلك نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وبينما توجد مبررات تبين أن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية موضوعان مختلفان، ما زالت ماليزيا على اقتناع بأنهما يشكلان وجهين لعملة واحدة. وتمثل مصادقة ماليزيا مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مثالا جديا على ذلك. وسيسهم ذلك الإجراء الذي اتخذناه في تقييد تطوير وتحسين نوعية الأسلحة النووية ووقف استحداث أنواع فائقة جديدة من تلك الأسلحة.

وإذ أن جهودنا ينبغي أن تمضي قدما صوب تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية على حد سواء، نلاحظ بقلق ازدياد التركيز على عدم انتشار الأسلحة النووية. ولن نتمكن من القضاء على استخدام الأسلحة النووية، التي تشكل أكبر تهديد لوجود البشرية، أو التهديد باستخدامها إلا بإزالتها على نحو كامل. وإذا ركز عملنا في هذه الدورة أساسا على جهود عدم الانتشار، التي تبذل على نحو عام خارج الإطار المتعدد الأطراف، فلن يؤدي ذلك إلا إلى زيادة تشكيك غالبية الدول الأعضاء في دوافع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وزعزعة ثقة هذه الأغلبية بنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وينبغي ألا ننسى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضعت استنادا إلى ثلاث دعائم – وهي نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. وينبغي لهيئة نزع السلاح أيضا أن تواظب على اتباع نهج متوازن لدى نظرها في تلك الدعائم الثلاث.

لقد وضعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على افتراض أن الدول التي لم تكن حائزة للأسلحة النووية اعتبارا من عام ١٩٦٧ وافقت على عدم حيازتها، وأن الدول

الحائزة لها فعلا وافقت على التخلص من تلك الأسلحة. وقد أكد تلك الصفقة العظمى مؤتمر الأطراف لعام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وفي عام ١٩٩٦، شددت محكمة العدل الدولية، في فتوى لها، على أن هناك التزاما بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات من شأنها أن تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة، واختتام تلك المفاوضات. ومثل تلك القرارات الهامة للغاية ينبغي أن تعبر عنها نتائج دورتنا، وإلا، فإن تلك القرارات الهامة ستُنسى بمرور الوقت، مما سيشكل خطوة إلى الوراء في جهود المجتمع الدولي لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالمسألة الأخرى، التي ينظر فيها الفريق العامل ٢ – أي التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية – يساور ماليزيا قلق بالغ إزاء المخاطر الإنسانية التي تشكلها الأسلحة التقليدية. فعدد القتلى والجرحى بسبب الأسلحة التقليدية في تزايد شديد، مما يجعلها فعلا أسلحة دمار شامل. وتؤيد ماليزيا تدابير بناء الثقة من جانب واحد وعلى الصُعد الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، لأنها ستسهم في تعزيز السلم والأمن على المستويين الدولي والإقليمي.

وقد صادقت ماليزيا على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وانتهت من تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

وفي الختام، سيدي الرئيس، أتقدم إليكم بالتهنئة، مرة أخرى، بمناسبة انتخابكم، وأؤكد استعداد وفد بلدي للعمل معكم ومع الأطراف الأخرى لتكليل الدورة بالنجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على بيانه وعلى ما تفضل به من كلمات لطيفة في حق الرئيس.

الوفود التالية على قائمتي، لعلم الهيئة، هي وفود الجمهورية العربية السورية وبيلاروس وأستراليا. ويسعدني الآن أن أعطي الكلمة للممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، الذي سيتكلم بالنيابة عن المجموعة العربية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يسعدني أن أتقدم إليكم باسم المجموعة العربية بأحر التهاني على الثقة التي حظيتم بها بانتخابكم رئيسا لدورة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٨؛ وكلنا ثقة بأن ترؤسكم لهذه الدورة سيكلل بالنجاح.

كما أود أن أهنئ بقية أعضاء المكتب ورئيسي الفريقين العاملين. وتؤيد المجموعة العربية التي أتحدث باسمها ما جاء في بيان مندوب إندونيسيا الذي أدلى به نيابة عن دول حركة عدم الانحياز.

لقد تعاظم القلق جرّاء خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل بشكل انتقائي؛ ولا سيما الأسلحة النووية. كما تعاظم هذا القلق من تكديس كميات مرعبة من هذه الأسلحة بالإضافة إلى تطوير أسلحة فتاكة جديدة يجري استحداثها في أكثر من دولة من دون مراعاة للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمنع الانتشار النووي. ويبدو أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تنظر بجدية إلى التزامها بنزع السلاح النووي بل إنها تتعمد الإخلال بالتزاماتها الدولية في مضمار عدم الانتشار النووي وتتجاهل الوعود التي أعطتها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إن أكبر دليل على الخلل المذكور قيام تلك الدول المحابية للاستثناء الإسرائيلي بتزويد إسرائيل بالمفاعلات والماء الثقيل والعلماء والتكنولوجيا المتطورة التي تتيح لإسرائيل تصنيع وإنتاج أسلحة نووية تهدد بها أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط بكاملها. وبالتالي، فإن سياسات تلك الدول تقوض مصداقية ادعاءاتها بأنها تعمل على تحقيق عالمية عدم الانتشار النووي،

لا بل إن هذه السياسات تؤكد أن دوافع هذه الدول، لدى حديثها عن تحقيق هذه العالمية دوافع استنسابية انتقائية.

إن تقاعس بعض الأطراف الدولية عن متابعة تنفيذ قرارات ونتائج دورات الاستعراض السابقة لمعاهدة عدم الانتشار النووي ومحاولة التفرقة في مدى إلزاميتها يشكل مساسا خطرا بمصداقيتها. ونخص بالذكر هنا نحن مجموعة الدول العربية القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، مع التذكير بأن صفقة تجديد العمل بمعاهدة عدم الانتشار لأجل غير مسمى لم تكن لتتم بالتوافق بدون هذا القرار الذي يقضي بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولكن منطقة الشرق الأوسط لا تزال المثال الصارخ لقصور فاعلية المعاهدة في تحقيق الأمن لأطرافها، إذ أنها المنطقة الوحيدة التي لم تشهد جهودا دولية فعلية لإخلائها من الأسلحة النووية، وذلك أمر شجع إسرائيل على حيازة قدرات نووية عسكرية خارج أية رقابة دولية. وهنا يجدر التحذير من مخاطر استمرار الصمت الدولي تجاه مواقف إسرائيل التي انتقلت من سياسة الغموض النووي إلى التصريح علنا بامتلاك أسلحة نووية وسط صمت مستغرب للمجتمع الدولي وتأييده المبطن لهذا الوضع الشاذ الذي دام طويلا وأفقد شعوب المنطقة إيمانها بفكرة عدم الانتشار النووي، كما شجع على إحياء سباق التسلح بالرغم من انعكاسات ذلك على الأمن والسلم الدوليين.

ورغم القرارات المتتالية التي اعتمدتها الجمعية العامة بتوافق الآراء بشأن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ورغم قراراتها الأخرى التي تؤكد على خطورة التسلح النووي الإسرائيلي، ورغم عرض سورية، باسم المجموعة العربية، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ مشروع قرار على مجلس الأمن لإخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، فإنه لم يتخذ حتى الآن، للأسف، أي موقف تنفيذي من تلك القرارات. وفي هذا الإطار تدعو المجموعة العربية المجتمع الدولي إلى المطالبة بما يلي. أولا، انضمام إسرائيل، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك منشآت نووية ومخزونا نوويا عسكريا، إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وإلى وضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإزالة كامل مخزونها من تلك الأسلحة، وذلك بناء على قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)؛ ثانيا، اعتماد الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفهما الإطار الأنسب لإجراء مباحثات جدية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية؛ باعتبار ذلك شرطا ضروريا للتوصل إلى السلام العادل والشامل في المنطقة.

إن المجموعة العربية تدعم التحرك الفعال لتنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة التي أقرها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ والالتزام بإجراءات خفض الأسلحة النووية بشكل خاضع للتحقق وغير قابل للتراجع في الإطار الدولي المتعدد الأطراف مع التأكيد على ضرورة التوصل إلى صيغة قانونية ملزمة لضمانات الأمن المقدمة للدول غير النووية بشأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها.

كما تؤكد المجموعة العربية على أن حق الدول في الحصول على التكنولوجيا النووية وتوظيفها للأغراض السلمية حق غير قابل للتصرف وفقا لأحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، وأن الطريق الوحيد لتحقيق عالمية المعاهدة، ودرء خطر انتشار الأسلحة النووية يتمثل في انضمام جميع الدول إليها وتنفيذ أحكام مادتها الثالثة التي تطالب الدول الأطراف بضرورة إبرام اتفاق للضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن جميع دول الشرق الأوسط أصبحت أطرافا في معاهدة عدم الانتشار النووي باستثناء إسرائيل، الدولة

الوحيدة في المنطقة التي تمتلك قدرات نووية عسكرية. ومن الضروري إدراك المجتمع الدولي لقلق شعوب المنطقة من مخاطر القدرات النووية العسكرية الإسرائيلية، تلك القدرات التي أشارت إليها العديد من تقارير المحافل الدولية المعنية، وكذلك قرارات مجلس الأمن التي كان أولها القرار ٤٨٧ (١٩٨١) الذي دعا إسرائيل صراحة إلى إخضاع جميع منشآتها النووية إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما دعا الوكالة الدولية إلى وقف مساعداتها العلمية لإسرائيل. أما آخر هذه القرارات فهو قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨/٦٢، الذي أكد مجددا أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة تحقيقا لعالمية المعاهدة. ولا بد لنا من التذكير بأن القرار المتعلق بالشرق الأوسط كان ضمن صفقة شاملة متفق عليها، الغرض منها هو ضمان موافقة معظم الدول الأطراف غير النووية على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، شريطة أن يجري النظر في مشاكل وقلق تلك الدول لاحقا. وقد أخذ مؤتمر عام ١٩٩٥ على عاتقه العمل على تعزيز المعاهدة وتحقيق الانضمام العالمي الشامل إليها، واعتماد مبادئ وأهداف تعالج مسألة تطبيقها، وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون ”تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية“، تؤكد المجموعة العربية على أهمية اتخاذ تدابير فعالة تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين، مع مراعاة مبادئ حق الدول في اقتناء وسائل الدفاع عن النفس وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والنظر إلى خصوصية كل منطقة ومعطياتها المتعلقة بالأمن والدفاع.

وترى المجموعة العربية أن تدابير الثقة لا يمكن أن تكون بديلا أو شرطا مسبقا لنزع السلاح، رغم أهميتها في خلق المناخ الملائم لنزع السلاح والرقابة على التسلح، إذا ما تم التوصل إليها بشكل متوازن وشامل في مختلف المناطق من العالم.

وتعرب المجموعة عن دعمها التام للتدابير الأحادية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تم اتخاذها بهدف تخفيض الإنفاق العسكري، الأمر الذي يسهم في تعزيز الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أما بشأن مسألة الشفافية وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، فإن المجموعة العربية لا تزال ترى أن هذا النهج انتقائي وغير متوازن، لأنه لا يشمل جميع أنواع الأسلحة؛ بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل.

إن أهم معيار لإضفاء المصداقية على التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية يكمن في حل النزاعات المسلحة حلا عادلا بعيدا عن الخطط الخفية لدى بعض الدول النافذة المصدرة للأسلحة التقليدية.

وتكاد الحالة في الشرق الأوسط أن تكون أهم مثال يضرب في هذا الصدد، فالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة يحظى بدعم مباشر من بعض الدول الكبرى المصدرة للأسلحة التقليدية، بل إن هذه الدول تقوم بمشاريع مشتركة مع الصناعات العسكرية الإسرائيلية لتطوير تكنولوجيا هذه الصناعات وفتح أسواق تصديرية لها إلى الدول الأخرى. وهذا الأمر بحد ذاته يشجع إسرائيل على عدم مصافحة يد السلام العربية الممدودة إليها وعلى استمرار احتلالها للأراضي العربية وتصعيدها لأجواء التوتر في المنطقة.

وأخير، تدعو المجموعة العربية إلى الالتزام الكامل والتنفيذ الأمثل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وترى ضرورة العمل على التمسك بهذا الصك الهام وتوفير الدعم الدولي الكامل له من خلال إنجاح الدورة الثالثة للمؤتمر الذي

يعقد مرة كل عامين لمتابعة تنفيذ البرنامج والمقرر عقده في ١٤-١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

السيد راشكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يود وفد بيلاروس أن يهنئكم، سيدي، بانتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح. ونتمنى لكم ولأعضاء المكتب كل النجاح في أعمالكم.

إن بيلاروس تؤيد باستمرار اتخاذ نهج متعدد الأطراف نحو تسوية المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. ونؤكد مجددا على التزامنا بتعزيز النظام الحالي لمنتديات نزع السلاح والمحافظة عليه، بما في ذلك هيئة نزع السلاح.

وبيلاروس، بوصفها عضوا في حركة عدم الانحياز، تشارك في نهج الحركة نحو المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وفيما يتعلق ببند جدول أعمال الهيئة المتعلق بالتوصيات الخاصة بنزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية، نود أن نشير إلى ما يلي.

إن بيلاروس تؤكد مجددا على أن نزع السلاح النووي يشكل أولوية، وتؤكد على أهمية اتخاذ خطوات ملموسة في ذلك الصدد. وترى بيلاروس، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تخلت بشكل اختياري عن حيازتها للأسلحة النووية قبل انضمامها إلى المعاهدة، بأن من الأهمية بمكان المحافظة على تمام المعاهدة، وإقامة توازن بين التزامات الدول الأعضاء وحقوقها والتأكيد على وحدة جميع العناصر الرئيسية للمعاهدة. ولا يمكن المحافظة على المستوى العالي لثقة الدول الأطراف بالمعاهدة إلا إذا تم تنفيذ المعاهدة نفسها ومجموعة عناصر الاتفاقات التي مكنت من تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ وقرارات المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

إن بيلاروس مقتنعة بأن التقدم التدريجي من التدابير البسيطة إلى التدابير الثنائية والمتعددة الأطراف الأكثر تعقيدا لبناء الثقة سينشئ أساسا مستقرا لمنع نشوب الصراع المسلح ولتعزيز الأمن الوطني والإقليمي. وتدابير بناء الثقة بطبيعتها تدابير اختيارية وينبغي أن تنجم من الانفتاح والتعاون.

ومن جانبنا، تقوم بيلاروس بتنفيذ سياسات تتسم بالمسؤولية ومستمرة في مجال تحديد الأسلحة التقليدية. ونؤكد مجددا على التزامنا بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا بوصفها أحد الاتفاقات الدولية الرئيسية بشأن تحديد الأسلحة. ونناشد جميع الشركاء في إطار المعاهدة زيادة جهودهم بغية التصديق على اتفاق تعديل المعاهدة وإنفاذه.

وتولي بيلاروس أهمية كبيرة لتطوير التدابير الثنائية لبناء الثقة على أساس وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩. ونتيجة للعمل الذي أنجز بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٤، تم التوصل مع الدول المجاورة إلى اتفاقات بشأن التدابير الإضافية لبناء الثقة.

ونؤيد أن نقترح إضفاء الطابع العالمي على سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وعلى آلية الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية وزيادة تطوير الصكين. ومنذ عام ١٩٩٢، ظلت بيلاروس تقدم بشكل منتظم بيانات إلى السجل. كما نعتزم مواصلة المشاركة في الآلية الموحدة.

ونرى أن من الأهمية بمكان تعزيز الشفافية وتطوير تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية. والتطوير الفعال لتكنولوجيا الفضاء وزيادة عدد الدول التي لديها برامج لاستكشاف الفضاء يجعلان من الضروري مواصلة العمل لاعتماد قواعد إضافية ملزمة قانونا ترمي إلى منع نشر

الأسلحة في الفضاء الخارجي. ونؤيد التدابير الرامية إلى المراقبة الفعالة لحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومنع هذا السباق.

وفيما يتعلق بتحديد الأسلحة التقليدية، تؤيد بيلاروس مواصلة المناقشات في إطار الأمم المتحدة بشأن مسألة مراقبة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرى أن من الأهمية بمكان الامتثال للالتزامات التي قطعت في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن تنفيذ أحكام الوثيقة الدولية بشأن وضع العلامات على الأسلحة وتعقبها إلى أكبر درجة ممكنة. ومن الأهمية بمكان تطوير آليات شاملة لمساعدة الدول على تسوية المشاكل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتدعو بيلاروس إلى صياغة واعتماد مجموعة من التدابير تحت إشراف برنامج العمل لمكافحة الإمدادات غير المراقبة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد.

إن المنظمات الإقليمية لديها تجربة هامة في مكافحة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويجرى الآن عمل رئيسي في منطقتنا في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهناك حاليا مشاريع تنفذها المنظمة في بيلاروس بغية تعزيز أمن مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرى أن الأمر الهام هو تطوير العمل المشترك للأمم المتحدة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الإقليمية الأخرى ذات التجربة في مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتؤيد بيلاروس إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد. وسنواصل، من جانبنا، الاضطلاع بالمهمة المعقدة المتمثلة في تدمير عدة ملايين من الألغام المضادة للأفراد. ونعول على المساعدة الدولية في معالجة هذه المسألة.

ونشارك المجتمع الدولي قلقه فيما يتعلق بالمشكلة المتمثلة في احتمال استخدام الأسلحة اللاإنسانية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، اعتمدت بيلاروس تعديل المادة ١ من اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة.

وفي الختام، أود باسم وفد بيلاروس أن أعرب عن الأمل بأن تكلل دورة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٨ بالنجاح.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد أستراليا بقوة النُهُج المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي وهي ملتزمة بأداء دور بناء ونشط في المفاوضات المتعلقة بتلك القضايا. إن التوصل إلى نتائج فعالة في المحافل المتعددة الأطراف أمر بالغ الأهمية. وقضايا نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وكذلك تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، مواضيع أساسية مطروحة للنقاش. ولهيئة نزع السلاح دور هام وفريد في هذا الصدد.

وتود أستراليا أن ترى تقدما حقيقيا يُحرز في كل بنود جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك جدول أعمال هذه الهيئة. لقد ناقشت هذه الهيئة بعض أهم قضايا الأمن العالمي، ولكن الاجتماعات ليست غاية في حد ذاتها. والآن، خلال هذه الجولة الأخيرة في الدورة الحالية، يجب أن تثبت هيئة نزع السلاح قدرتها على المساعدة في معالجة الشواغل الأمنية الدولية الأكثر إلحاحا اليوم. وترى أستراليا أن كلتا الورقتين اللتين وزعهما مؤخرا رئيسا الفريقين العاملين الأول والثاني تشكلان إسهامين بناءين في المناقشة وأستراليا ملتزمة بالمشاركة بنشاط في العمل على تحقيق توافق في الآراء في كلا الفريقين.

لقد تغيرت البيئة الأمنية الدولية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. وأسهمت العولمة في زيادة الحاجة إلى اليقظة إزاء حيازة الدول أو تطويرها لأسلحة الدمار الشامل. ومع تزايد الإرهاب العابر للحدود الوطنية نواجه احتمال تحقيق الإرهابيين رغبتهم في الحصول على هذه الأسلحة واستخدامها. ويجب أن تكون الاستراتيجيات الحكومية متعددة الأبعاد، وأن تستفيد استفادة كاملة من مجموعة الأدوات المتاحة في التصدي لذلك التحدي الهام.

إن المعاهدات والتدابير الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار، مثل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، أساسية في الحفاظ على المعايير الدولية المشتركة. ولكن أستراليا تؤيد أيضا بشدة التدابير العملية التي تعزز المعاهدات المتعددة الأطراف، مثل نظم الرقابة على الصادرات. وكما تعرف دول أعضاء عديدة، تترأس أستراليا مجموعة أستراليا، التي تسعى إلى عرقلة انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وبدءا من تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام سنتولى رئاسة نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

لقد أيدت أستراليا أيضا بقوة المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار بوصفها وسيلة هامة وجديدة لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويسرنا أن دعم هذه المبادرة ما زال يتزايد. ونحن نشجع الدول التي لم تعرب عن تأييدها لهذه المبادرة على النظر مرة أخرى في الطرق العملية التي يمكن بها لهذه المبادرة أن تسهم في توفير الأمن لنا جميعا.

ونغتنم هذه الفرصة لنذكِّر الأعضاء بأن وجود نظام دولي قوي لعدم انتشار الأسلحة النووية أمر ضروري لتهيئة المناخ المواتي لإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي. وتشجع أستراليا جميع الملتزمين بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على التصدي بقوة لتحديات الانتشار التي تشكلها إيران وكوريا الشمالية. وتحث أستراليا أيضا جميع الدول على الامتثال والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن في هذا الصدد.

وترى أستراليا، شأنها شأن الآخرين، أن الخطوات المتوازنة والتدريجية نحو نزع السلاح النووي أمر حيوي لاستمرار القوة والحيوية السياسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتقدر أستراليا التقدم المحرز في خفض ترسانات الأسلحة النووية، ونحن نشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على ترسيخ هذا التقدم من خلال إجراء تخفيضات لا رجعة فيها في جميع أنواع الأسلحة النووية. ونحث أيضا الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ خطوات مماثلة.

وتدعم أستراليا أيضا الإسراع ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإجراء مفاوضات فورية لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بوصفهما أولويتين هامتين في مجال نزع السلاح. ونحن نشجع جميع الدول، وبالأخص الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والحائزة للأسلحة النووية، على أن تدعم هذه الصكوك الدولية الهامة.

إن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن المهم أن تعمل جميع الأطراف في المعاهدة على استكمال النجاح المحدود الذي حققته اللجنة التحضيرية لعام ٢٠٠٧، في دورة هذا العام للجنة التحضيرية وذلك من أجل ضمان نجاح الدورة الاستعراضية لعام ٢٠١٠.

ولا تزال أستراليا ملتزمة بالتصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة من خلال برنامج عمل الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى اتخاذ تدابير وطنية للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، سنواصل

تقديم المساعدة العملية للدول المتضررة في منطقتنا. ولكن التعاون على المستوى الدولي أمر ضروري إذا أردنا وقف تدفق الأسلحة غير المشروعة والحد من آثارها المدمرة على حياة البشر.

ورغم الجهود الهائلة التي بذلتها الدول من أجل تخليص العالم من الألغام الأرضية المضادة للأفراد فإنها لا تزال تشكل تهديدا إنسانيا كبيرا وعائقا للتنمية. وقد سعت أستراليا في دورها السابق، بوصفها رئيسا للاجتماع السابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام، إلى تعزيز عالمية الاتفاقية وتنفيذها، وذلك من خلال خطة العمل التي قدمها رئيس الاجتماع. وستواصل أستراليا في عام ٢٠٠٨ هذا العمل، الذي يحدث فارقا إيجابيا وعمليا. والدليل الآخر على التزامنا تجاه هذه المسألة هو أن أستراليا أعلنت أيضا مؤخرا عن مساهمتها بمبلغ ١٠ ملايين دولار للمساعدة في زيادة أنشطة إزالة الألغام في أفغانستان. وسيساعد هذا التمويل على مواصلة بذل الجهود لإزالة الألغام ومساعدة الناجين وتوفير التعليم للمجتمعات المحلية المتضررة من الألغام.

وتؤيد أستراليا بشدة الهدف الإنساني المتمثل في حظر الذخائر العنقودية، التي تسبب أضرارا غير مقبولة للمدنيين، وهي لهذا الغرض تشارك بنشاط في المفاوضات التي تتم في إطار عملية أوسلو وفي إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية على السواء. كما تقدم أستراليا مساعدات كبيرة للإجراءات المتعلقة بالألغام للبلدان التي تشكل فيها المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الذخائر العنقودية، خطرا إنسانيا. واستجابة لنداء الأمم المتحدة لتقديم المساعدة، قدمت أستراليا ٢,٥ مليون دولار لدائرة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام من أجل إزالة الألغام في لبنان منذ عام ٢٠٠٦. والدعم الآخر المقدم خلال السنة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ للبلدان المتضررة من الذخائر العنقودية يشمل مبلغ ٧,٤ مليون دولار لكمبوديا و ٢,٩ مليون دولار للاوس و ٣ ملايين دولار للعراق.

إن أستراليا، شأنها شأن البلدان الأخرى، ينتابها القلق إزاء الخطر المحتمل على الطيران المدني الدولي الذي تشكله حيازة واستخدام الجماعات الإرهابية للقذائف المحمولة على الكتف أرض – جو أو لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة. وتواصل أستراليا العمل على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف للمساعدة على مكافحة الانتشار غير المشروع لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة. ويشمل هذا العمل بذل الجهود الرامية إلى تعزيز تنسيق أنشطة المساعدة الإقليمية لبناء القدرات من أجل المساعدة على تعزيز ضوابط التصدير على أنظمة الدفاع الجوي المحمولة وممارسات إدارة المخزونات، ومساعدة البلدان المنتمية إلى رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ على الوفاء بالالتزام الذي تعهدت به عام ٢٠٠٥ في بوسان بإجراء تقييمات لإمكانية تعرض مطاراتها للضرب بأنظمة دفاع جوي محمولة.

وتعتقد أستراليا أن النقل غير المسؤول أو غير المشروع للأسلحة التقليدية ومكوناتها شاغل خطير وملح لدرجة أنه لا يمكن معالجته معالجة وافية إلا من خلال وضع معاهدة بشأنه تكون ملزمة قانونا. ولقد كانت أستراليا فخورة بالمشاركة في إعداد قرار الجمعية العامة ٦١/٨٩، المتعلق بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة. ولقد شاركنا في فريق الخبراء الحكوميين بحماس وتفان. وهذا الفريق مكلف بدراسة جدوى إبرام صك ملزم قانونا ونطاقه وصياغة معاييره.

إن المسائل التي تناقش في هذا المحفل تؤثر على المصالح الأمنية لجميع الدول. وهي في غاية الأهمية لجميع الدول الأعضاء بحيث لا يجوز ألا تعتنقها خلال هذه الجولة الأخيرة للدورة الحالية. وينبغي عدم تفويت هذه الفرصة

لتقديم مساهمات عملية وواقعية في التصدي للتحديات المعاصرة.

السيد شيرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ترى روسيا، أن تعزيز الآليات القائمة لنزع السلاح المتعددة الأطراف وإنشاء آليات جديدة عند الحاجة من أولويات الوفد الروسي. ويقف الاتحاد الروسي على الدوام إلى جانب تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين، والنزع الحقيقي للسلاح، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وتحديد الأسلحة. وندعم بفعالية عمل الثلاثي المتعدد الأطراف المعني بنزع السلاح برمته – أي اللجنة الأولى للجمعية العامة، وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح.

ونرى أنه من الهام زيادة تعزيز الأساس القانوني الدولي لنزع السلاح، وسد الثغرات القانونية في مجال عدم الانتشار، والحيلولة دون ظهور فراغ قانوني ومجالات جديدة للمواجهة في سباق التسلح، بما في ذلك التكنولوجيا الفائقة.

وتلتزم روسيا بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية، باعتبار ذلك هدفا نهائيا. ويشكل تحقيقه عملية تدريجية ومعقدة ينبغي أن تشارك فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، ويجب أن تمكن من الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي والامتثال لمبدأ توفير الأمن على قدم المساواة للجميع. ونستند فيما نبذله من جهود إلى ضرورة ضمان أن تكون عملية تخفيض وتحديد الأسلحة الاستراتيجية الهجومية شفافة، وقابلة للتنبؤ بها، والتحقق منها، ولا رجعة فيها.

وتشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عنصرا محوريا في النظام الدولي الأمني المعاصر. وعما قريب، ستعقد الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بجنيف. والاتحاد الروسي مهتم بجعل عمل هذا المحفل بناءا وفعالا قدر الإمكان، حيث أنه مطلوب منه تهيئة الظروف المواتية للنجاح في عقد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. والأمر الهام ضمان استمرار قابلية المعاهدة للتطبيق، انطلاقا من وحدة عناصرها الأساسية الثلاثة – أي عدم الانتشار والاستخدامات السليمة للطاقة الذرية، ونزع السلاح.

وتكتسي العلاقات الروسية الأمريكية في مجال الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية وتخفيضها أهمية بالغة لنزع السلاح على نحو حقيقي. ولسوء الطالع، أننا لسنا متيقنين من أي أمر فيما يتعلق بمستقبل هذه العملية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ستنتهي صلاحية المعاهدة المتعلقة بالأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وقبل ذلك الحين بمدة طويلة، – أي قبل ثلاث سنوات – اقترحنا فكرة وضع وإبرام اتفاق جديد قائم بذاته بشأن مواصلة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية وتخفيضها على نحو يمكن التحقق منه. وهدفنا هو الحفاظ على استقرار العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة وكفالة القدرة على التنبؤ بها. ولا يسعنا سوى أن نشعر بالقلق إزاء الحالة التي، بينما يقترب فيها انتهاء صلاحية المعاهدة المعنية بالحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية تبذل فيها الولايات المتحدة جهودا متزايدة لنشر منظومتها العالمية المضادة للقذائف. ولا يخفى على أحد أن هناك علاقة وثيقة بين الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والدفاعية، ومن المستحيل ألا نراعي تلك الحقيقة فيما سنضعه من خطط عسكرية في المستقبل.

وقبل يومين، في سوشي، اعتمد رئيسا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة إعلان الإطار الاستراتيجي. وتلخص الوثيقة كل ما حققناه من إنجازات على مدى السنوات الأخيرة في مجال الأمن وعدم الانتشار، بما في ذلك المبادرات الروسية الأمريكية بشأن مكافحة الإرهاب النووي. وتعكس أيضا الخلافات التي ما زالت قائمة بيننا والمتعلقة، أساسا، بالمسائل العسكرية والسياسية. ويؤكد

الإعلان استعداد روسيا والولايات المتحدة للعمل من أجل التغلب على هذه الخلافات.

وترتبط أنشطة الدول في الفضاء الخارجي ارتباطا وثيقا بالمسائل المتعلقة بالاستقرار الاستراتيجي. ويكتسي الوصول بحرية إلى الفضاء الخارجي واستغلاله واستخدامه من أجل مصلحة البشرية جمعاء أهمية حيوية لتطوير العلم، والاقتصاد، وصون السلم والأمن الدوليين. وهناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز الجهود وينبغي اتخاذ خطوات إضافية لتعزيز جهود الدول الرائدة بغية تحقيق هذه الأهداف. ولا بد من وضع تدابير فعالة لإبقاء الفضاء الخارجي حاليا من الأسلحة في جميع الأوقات ومنع تحوله إلى مجال جديد للمواجهة ومسرحا محتملا للنشاط العسكري.

ويمكن أن تنشأ عن ظهور الأسلحة في الفضاء عواقب سلبية على المجتمع الدولي. وقد يفترض المرء أنه إذا ما نشرت هذه الأسلحة في الفضاء الخارجي، ستصبح القدرة على التنبؤ بالحالة الاستراتيجية ضئيلة، لأن الأسلحة الفضائية لها مدى عالمي، واستعداد عال للتشغيل، وقدرة عالية على مهاجمة الأجسام الفضائية بصورة خفية وإبطال مفعولها.

وإن نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي يمكن أن يؤدي إلى الشك والتوترات في العلاقات بين الدول. وخلافا لأسلحة الدمار الشامل، التي تشكل قوة للردع، ستكون الأسلحة في الفضاء مواتية للاستخدام الفعلي. ولا يكفي وضع قانون دولي معاصر للفضاء للحيلولة دون وقوع هذا السيناريو.

وفي ١٢ شباط/فبراير، خلال مؤتمر نزع السلاح في جنيف، قدم على نحو رسمي، بالنيابة عن روسيا والصين، مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ودعونا جميع الدول إلى الاضطلاع بدور فعال في النظر في مشروع المعاهدة. واتخذت روسيا وغيرها من الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي خطوة هامة صوب إعداد هذه المعاهدة. وأعلنت أنها لن تكون سباقة إطلاقا إلى نشر أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي. وندعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

إن كفالة الأمن في الفضاء الخارجي مهمة نشترك فيها جميعا، وينبغي أن نجد لها حلا يصلح لتعزيز الاستقرار الدولي. وليس لدينا أدنى شك في أن المعاهدة تشكل سبيلا فعالا وواقعيا لتحقيق هذا الهدف.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أطلق الرئيس بوتين مبادرة لإضفاء طابع العالمية على الالتزامات الواردة في المعاهدة المعقودة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن إزالة القذائف المتوسطة المدى وذات المدى الأقصر، أي معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. وحظيت المبادرة بتأييد شركائنا الأمريكيين. وتجسد موقفنا المشترك في البيان المشترك المتعلق بمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى الذي تم تعميمه بوصفه وثيقة رسمية في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة وفي مؤتمر نزع السلاح. ورحبت به غالبية أعضاء المجتمع الدولي. غير أن هناك دولا لم تبد استعدادها بعد لدعم المبادرات لأسباب مختلفة. ونحيط علما بنهجها ونود أن نواصل السعي بصورة مشتركة إلى إيجاد حل للمشكلة يقبله الطرفان.

وعلى هامش الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠، نعتزم عقد إحاطة إعلامية، بالاشتراك مع شركائنا الأمريكيين، لتسليط الضوء على إنجازات الطرفين بشأن إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى، فضلا عن الأثر الإيجابي لتلك الإنجازات على الأمن الأوروبي والعالمي. ونحن على استعداد أيضا لوضع نهجنا فيما يتعلق بالوثيقة غير الرسمية التي عممت في ١٢ شباط/فبراير والمتعلقة بالعناصر الأساسية لإيجاد

ترتيب دولي ملزم وشامل بشأن إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى، يكون مفتوحا للانضمام الدولي على نطاق واسع. وسنقدر الدعم المبدئي لأفكارنا باعتبارها هدفا طموحا في سبيل نزع القذائف ونزع الأسلحة النووية.

ويشدد الاتحاد الروسي على ضرورة تركيز الجهود الأساسية للمجتمع الدولي على مكافحة إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير القانونية، وتعزيز القوانين والممارسات الوطنية لمكافحة الاتجار بالأسلحة، وتوسيع نطاق التعاون الإقليمي بغية اتخاذ تدابير محددة لمنع انتشار تلك الأسلحة دون ضوابط. ونحن نتمسك بالدور الريادي للأمم المتحدة في حل المسائل المتعلقة بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرى أن برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لم يستنفد بتاتا إمكاناته. ونقترح إجراء مناقشة مستفيضة للسبل والوسائل المتاحة للمجتمع الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين، من ١٤ إلى ١٨ تموز/يوليه في نيويورك.

ونوافق على الطريقة التي ظلت عملية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية تباشر بها عملها.

وندعم إبقاء هيئة نزع السلاح محفلا عالميا يعمل على تحقيق تكامل الأفكار والمفاهيم المحددة، لاعتماد توصيات عملية وتوضيح المشاكل التي تتطلب وضع ترتيبات متعددة الأطراف. ونعتقد أن المركز الحالي للهيئة كاف لييسّر، بصورة فعالة، إبرام وتنفيذ اتفاقات متعددة الأطراف بشان نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي الفترة الفاصلة بين الدورات، قمنا بدراسة متأنية لنتائج السنة الثانية من عمل الدورة الحالية للهيئة. ونواجه الآن مهمة شاقة، وهي محاولة صياغة توصيات للجمعية العامة بشأن البنود الأساسية في جدول أعمال نزع السلاح في وثيقة مقبولة للجميع. ونعتزم تقديم اقتراحاتنا المحددة خلال اجتماعات الأفرقة العاملة. وسنوافيكم بمزيد من التفاصيل خلال الحوار بشأن هذا الموضوع وغيره من المسائل الأخرى.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، ولجميع زملائنا أن الاتحاد الروسي على استعداد للإسهام بأي شكل من الأشكال في السعي إلى إيجاد توافق في الآراء.

السيدة جاهان (بنغلاديش) (تكلمت بالانكليزية): يشارك وفد بنغلاديش الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي، وأعضاء المكتب، وكذلك رئيسي الفريقين العاملين، بانتخابكم المستحق. ونحن واثقون بأنكم ستوجهون الهيئة إلى تحقيق نتيجة مثمرة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في الجلسة ٢٨٤، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. غير أننا طلبنا الكلمة للتأكيد على بعض المسائل.

تواجه هيئة نزع السلاح على نحو أساسي تحديين. أولهما معالجة مسألة نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وثانيهما، وضع تدابير لبناء الثقة في مجال التسلح التقليدي. غير أن الهيئة عجزت، في السنوات القليلة الماضية، عن إحراز أي تقدم يذكر بشأن هاتين المسألتين الأساسيتين المتعلقتين بنزع السلاح. ونود أن نشدد على أن تدابير بناء الثقة ينبغي ألا تشكل بديلا أو شرطا مسبقا لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هما الصكان الأساسيان لتحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومع ذلك، فإن عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض البلدان جعل هذين الصكين لا يعملان تقريبا. ونؤكد دعوتنا مجددا إلى عالمية

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن نرى أنه ينبغي لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى عدم الانتشار أن تضاهيها جهود ملموسة لنزع السلاح النووي.

وعلى الصعيد الوطني، في بنغلاديش، حاولنا ونجحنا في أن نصبح بالفعل طرفا في كل معاهدة تتعلق بنزع السلاح تقريبا، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكان ذلك قرارا واعيا وغير مشروط. وأبرمنا اتفاقات للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك بروتوكول إضافي. وهذا يبين تماما التزامنا الذي لا يتزعزع بهدف نزع السلاح.

وتكفل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حق جميع الدول غير القابل للتصرف، ولا سيما الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث عليها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية. ويتعين أن تطبق تلك الضمانات بدون تمييز. ونؤكد أنه يتعين على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تواصل متابعة أهداف التعاون التقني في التطبيقات السلمية للطاقة النووية.

وتؤكد بنغلاديش مجددا أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مخالفان للضمانات الأمنية السلبية. ونرى أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان التام الوحيد لعدم انتشار الأسلحة النووية واستخدامها أو التهديد باستخدامها. وحتى يتم القضاء نهائيا عليها، نكرر دعوتنا إلى إبرام صك عالمي ملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتؤمن بنغلاديش إيمانا قويا بأن النهج الإقليمية يمكن أن تكون أداة فعالة لتحقيق نزع السلاح النووي. ونقدّر أعمال المناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية وندعو إلى إقامة المزيد منها في كل مناطق العالم.

وتشعر بنغلاديش بقلق بالغ إزاء الزيادة التي تنذر بالخطر في النفقات العسكرية وأثرها السلبي على خططنا للتنمية. ويتعين اتخاذ تدابير للتخفيف من سباق التسلح وتوفير الموارد التي تمس الحاجة إليها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد العالمي.

وترى بنغلاديش أن مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجب أن تكون أولوية للمجتمع الدولي. ونشعر بالجزع حيال عدم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل الخاص بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومع ذلك، تشجعنا التطورات التي حدثت مؤخرا في مجال الذخائر العنقودية. كما ترحب بنغلاديش بالعمل المستمر الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين المنشأ لدراسة إمكانية إبرام مشروع معاهدة معينة بالاتجار بالأسلحة ملزمة قانونا تغطي الاتجار الدولي بالأسلحة التقليدية ونطاق تلك المعاهدة ومعاييرها.

ومن دواعي القلق البالغ أنه، خلال دورة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٧، وصلت أعمال الفريق العامل الأول بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية إلى طريق مسدود آخر، مما زاد في ابتعاد الفريق العامل عن التوصل إلى إيجاد أسس مشتركة، الذي هدف العملية برمتها. كما أنه من المثير للقلق ملاحظة المحاولات الرامية إلى زيادة التركيز على عدم الانتشار وتقليل الاهتمام بنزع السلاح النووي. ومع ذلك، يسعدنا أن أداء الفريق العامل الثاني، فيما يتصل بتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، كان أفضل بخفضه، إلى حد كبير، درجة الاختلافات بين مختلف الوفود بشأن المسائل الصعبة. وقد أدى ذلك إلى نسخة خامسة من النص مقبولة نوعا ما. ومن

المتوقع أن يوفر هذا النص أساسا جيدا لمزيد من المناقشات هذا العام. ونحثّ الدول الأعضاء على ممارسة أقصى درجات المرونة في التوصل إلى اتفاقات بشأن التوصيات التي تقوم على بندي جدول الأعمال للفترة الحالية التي أشرت إليها.

ويكتسي تحقيق نتائج ملموسة في دورة هذا العام لهيئة نزع السلاح بأهمية كبيرة جدا، حيث أن ذلك سيوفر الزخم للدورة القادمة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠ في جنيف. ويتعين علينا أن نتذكر أن المأزق الحالي الذي تواجهه آلية نزع السلاح لم يتسبب به الافتقار إلى التوافق في الآراء بشأن المسائل التقنية؛ وإنما يقوم على مسائل سياسية. ولذلك، نحن بحاجة إلى إرادة سياسية أقوى وتفكير أكثر إبداعا للمضي بالأمور قدما. وبنغلاديش على استعداد للتعاون تعاونا تاما في ذلك الصدد.

السيدة ستيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلد المرشح للانضمام إلى الاتحاد كرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحها أرمينيا وأوكرانيا والجبل الأسود.

بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، بانتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح في دورتها لعام ٢٠٠٨. وبالمثل، أود أن أهنئ جميع أعضاء المكتب. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل عن كثب معكم، سيدي الرئيس، للخروج، بفضل توجيهكم القدير، بنتيجة ناجحة لأعمالنا. وسأعود للتكلم بتفصيل أكبر عما ينتظرنا في ذلك الصدد حين نتناول البنود في الفريقين العاملين المعنيين.

يأمل الاتحاد الأوروبي في أن تسفر مداولات هذا العام عن مناقشات بناءة، وسيبذل كل ما بوسعه لتعزيز توافق الآراء. وهدفنا هو التوصل إلى اتفاق بشأن توصيات لتحقيق هدفي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية وبشأن تدابير عملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وتوصيتنا العامة إلى رئيسي الفريقين العاملين أن يُبقيا بثبات نصب أعينهما هدف توافق الآراء.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى نزع السلاح العام والكامل. ولا يزال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة عناصر لا غنى عنها في التعاون الأمني بين الدول. وهناك اتفاق واسع على أمن المجتمع الدولي لا يزال يواجه التحديات، على الصعيدين الدولي والإقليمي، المتمثلة في انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها ومخاطر إمكانية وصول جهات فاعلة من غير الدول إلى تلك الأسلحة. إن احتمال وجود أنشطة نووية عسكرية سرية يثير قلقا بالغا.

لذلك، من الأهمية بمكان كفالة توفير الموارد لجميع اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار القائمة وتنفيذها والالتزام بها التزاما تاما. ويرى الاتحاد الأوروبي أن منع الانتشار النووي وتحقيق نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أمران أساسيان جدا للأمن والسلام الدوليين. وتوفر المعاهدة معايير متعددة الأطراف وأساسا لجميع مساعينا الرامية إلى التصدي للتحديات الأمنية في المجال النووي. وهي تقوم على ثلاثة أركان متعاضدة، أي عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونظرا لمخاطر الانتشار الحالية، نحن مقتنعون بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي اليوم أهم من أي وقت مضى. ويتعين المحافظة على سلطتها وتماسكها وتعزيزهما. ولتحقيق ذلك، سيواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز جميع الأهداف الواردة في المعاهدة.

ونحن مقتنعون، كما ورد في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، بأن النهج المتعدد الأطراف لعدم الانتشار يوفر أفضل الوسائل لمواجهة التهديد الذي يتعرض له الأمن والسلام الدوليان الناجم عن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ويؤسفنا أن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية موضوعية للتصدي لأشد التحديات الملحة التي تواجهها المعاهدة. والأمر الأهم أن تعمل جميع الدول الأطراف معا للتصدي للتحديات التي تواجهها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعقد مناقشات شاملة متاحة للجميع خلال التحضيرات للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل نحو تحقيق الانضمام العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، داعيا جميع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الالتزام بعدم الانتشار ونزع السلاح، وداعيا تلك الدول إلى أن تصبح أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

إننا ملتزمون بمواصلة الإسهام البناء في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. وفي حقيقة الأمر، هناك اليوم مجال لبعض الأمل، في ضوء تمكن الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ من بدء عملية الاستعراض الجديدة على أساس جدول أعمال متفق عليه. ونأمل أن تهيئ الدورة الثانية للجنة التحضيرية محفلاً لمناقشة عامة وموضوعية حول الوضع الحالي لمعاهدة عدم الانتشار وأهدافها، وذلك بغية تحديد المواضيع التي يوجد توافق بشأنها ويمكن إحراز تقدم فيها أثناء هذه الدورة. ونثق في أن إسهامات الاتحاد الأوروبي وغيره سيكون لها دورها في وصول دورة الاستعراض الحالية إلى خاتمة ناجحة. والاتحاد الأوروبي يجري مناقشات على أساس موقفه المشترك الذي اتخذه قبل مؤتمر استعراض عام ٢٠٠٥، وما زال يتمسك به.

وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي ما فتئ يدعم المقررات والقرارات المتخذة في مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥ والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠، وسيأخذ الوضع الحالي في اعتباره. ونلاحظ كذلك أن التقرير النهائي الذي يتضمن برنامج العمل المعتمد بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، يشكل مرجعاً لعملية الاستعراض الحالية. وفي هذا الصدد، نقر بأن أحداث انتشار خطيرة قد وقعت منذ انتهاء المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أساسية لنزع السلاح مثلما هي أساسية لعدم الانتشار. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الحظر الملزم قانوناً لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية وكل التفجيرات النووية الأخرى، إلى جانب وجود نظام تحقق موثوق به، يكتسي أهمية حيوية. وتواتر التجارب النووية بعد فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يؤكد ضرورة النفاذ المبكر لتلك المعاهدة في أقرب وقت ممكن. والاتحاد الأوروبي يرحب ترحيباً حاراً بالتصديقات الأخيرة على المعاهدة ويحث دول المرفق الثاني القليلة المتبقية على توقيع المعاهدة والتصديق عليها بدون إبطاء وبدون شروط. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، نهيب بكل الدول أن تلتزم بوقف طوعي للتجارب وأن تمتنع عن أي أفعال تتناقض مع التزامات المعاهدة وأحكامها.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة للعمل الهام الذي تقوم به اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسوف نواصل تقديم الدعم الفعال لعمل الممثل الخاص للدول التي صدقت على المعاهدة في عمله من أجل انضمام جميع الدول إليها. ومنظمة معاهدة الحظر

الشامل للتجارب النووية لها أيضاً فوائد إضافية وتكميلية من خلال إمكانيات نظام الرصد الدولي لدعم الاكتشاف المبكر لأي أمواج تسونامي محتملة. والاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ لأن الاستقرار المالي لهذه المنظمة والاستثمار الجماعي للمجتمع الدولي في نظام التحقق الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مهددان بعدم وفاء بعض الدول الموقعة بالتزاماتها. ولذلك، نحث كل الدول الموقعة على أن تفي بالتزاماتها المالية بالكامل، في حينه وبدون شروط. وإلى جانب وفائنا بالتزاماتنا المالية، فإن الاتحاد الأوروبي يدعم تلك المعاهدة في مجالات مثل التدريب وبناء القدرات وتحسين أداء نظام التحقق العالمي.

والاتحاد الأوروبي يولي أولوية واضحة أيضاً للتفاوض بغير شروط مسبقة في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووية الأخرى، كوسيلة لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وتلك أولوية باتت ناضجة للتفاوض. وتشجعنا المناقشات الموضوعية التي جرت في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة في عام ٢٠٠٦ والتقدم المحرز في العام الماضي من خلال تعيين منسق بشأن البند الثاني من جدول الأعمال والمداولات البناءة حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي جرت في الجزء الأول من الدورة.

والاتحاد الأوروبي يناشد جميع الوفود في مؤتمر نزع السلاح أن تعمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل محتمل يسمح للمؤتمر ببدء مفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أسرع وقت ممكن. وريثما يبدأ نفاذ تلك المعاهدة، يدعو الاتحاد الأوروبي كل الدول إلى أن تعلن وتتقيد بوقف طوعي لإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي. ونرحب بقرار الدول الأربع الحائزة للأسلحة النووية التي فعلت ذلك.

والاتحاد الأوروبي يدعم السعي إلى نزع السلاح النووي، وقد رحب بخفض الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية ونظم إيصالها منذ انتهاء الحرب الباردة، وكذلك الخطوات الهامة التي اتخذتها اثنتان من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ونؤكد ضرورة الخفض الشامل في المخزون العالمي من الأسلحة النووية وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وخاصة من جانب البلدان التي تمتلك أكبر الترسانات. وفي هذا الصدد، فإننا نقر بتطبيق مبدأ اللارجعة للاسترشاد به في جميع الإجراءات في ميدان نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، باعتباره إسهاماً في صون وتحقيق السلام والأمن والاستقرار في العالم. ونواصل الجهود لكفالة الشفافية كإجراء طوعي لبناء الثقة دعماً لمزيد من التقدم في نزع السلاح.

إن معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، التي خفضت ترسانات الأسلحة النووية الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة وروسيا إلى ٦ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية التي يمكن حصرها، ينتهي أجلها في عام ٢٠٠٩. ونلاحظ أن معاهدة موسكو بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية المعقودة بين الولايات المتحدة وروسيا، التي تحدد لكل من الجانبين نشر من ١ ٧٠٠ إلى ٢ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية، ينتهي أجلها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وإذ نرحب بالتخفيضات في الرؤوس الحربية النووية المنشورة ووسائل إيصالها، التي أفضت إليها معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ومعاهدة موسكو، يؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة إحراز مزيد من التقدم في خفض تلك الترسانات النووية خفضاً هيكلياً من خلال عمليات متابعة ملائمة. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي يشعر بالتفاؤل للإعلان في تموز/يوليه ٢٠٠٧ عن أن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي

يناقشان بلورة ترتيبات ما بعد معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضاً على أهمية تنفيذ المبادرات النووية الرئاسية التي أعلنها رئيسا روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ بشأن خفض أحادي في مخزوناتهما من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، ويدعو كل الدول التي لديها أسلحة نووية غير استراتيجية إلى أن تُضَمِّنها في عمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح العام، بغرض خفضها وإزالتها.

ونرحب بإعلان الولايات المتحدة تأكيدها للتنفيذ الشامل للجزء الخاص بها من الالتزامات في عام ٢٠٠٣. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية برامج تدمير وإزالة الأسلحة النووية والقضاء على المواد الانشطارية في إطار الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية، وذلك من منطلق نزع السلاح النووي.

ولأن الأمن في أوروبا مرتبط بالأمن في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، فإن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية خاصة لمسائل عدم الانتشار ونزع السلاح في تلك المنطقة. وفي هذا السياق، يؤكد الاتحاد الأوروبي على الضرورة الملحة لإضفاء صفة العالمية على معاهدة عدم الانتشار والنفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول في تلك المنطقة إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها بشكل يمكن التحقق منه على نحو فعال، تماشياً مع القرار بشأن الشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥.

إن البرنامج النووي لإيران يشكل تحدياً كبيراً لنظام عدم الانتشار. لقد أخفت إيران سلسلة أنشطتها النووية السرية لأكثر من ٢٠ عاماً، وهي تسعى إلى التخصيب والأنشطة المتصلة بالماء الثقيل، بينما تعكف في نفس الوقت على تطوير برنامج للقذائف التسيارية. ولم تتعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا بعد الضغط عليها، وكان تعاونها جزئياً. وبينما تحقق بعض التقدم بشأن المسائل المعلقة، رفضت إيران تنفيذ البروتوكول الإضافي، وتعليق أنشطتها الحساسة، كما رفضت قبول عروض المفاوضات.

وباتخاذ قرار الجزاءات ١٨٠٣ (٢٠٠٨) بشأن البرنامج النووي لإيران، بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وجه مجلس الأمن إلى إيران للمرة الثالثة رسالة قوية تؤكد العزم الدولي. ونطالب إيران بالوفاء بمتطلبات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك تعليق أنشطتها المتصلة بالتخصيب وإعادة التجهيز وتعليق العمل في كل المشاريع المتصلة بالماء الثقيل.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يلتزم بحل تفاوضي مبكر للمسألة النووية الإيرانية، ويؤكد مرة أخرى التزامه الثابت بنهج ذي شقين. وندعو إيران إلى فتح الباب أمام المفاوضات بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨). ونؤكد من جديد تأييدنا للاقتراحات التي قدمها إلى إيران في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الأمين العام والممثل السامي للاتحاد الأوروبي والتي يمكن إجراء المزيد من التطوير عليها. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا اعترافه بحق إيران في الطاقة النووية لأغراض سلمية وفقا لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن إيجاد حل للمسألة النووية الإيرانية سيسهم إسهاما كبيرا في الجهود العالمية الرامية إلى عدم الانتشار وتحقيق الهدف المتمثل في شرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك وسائل إيصالها.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المناطق المعنية، وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح خلال دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩. فالمناطق الخالية من الأسلحة النووية تعزز الأمن والسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهي وسيلة لتعزيز نزع السلاح النووي والاستقرار والثقة. ونؤيد ونرحب بتوقيع وتصديق الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكولات ذات الصلة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية بعد إكمال المشاورات اللازمة. ونأمل في أن يتم حل المسائل العالقة فيما يتصل بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية عن طريق المشاورات الكاملة وفقا للمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح وموافقة جميع الأطراف المعنية.

ويولي الاتحاد الأوروبي اهتماما خاصا لضرورة تعزيز القدرة على اكتشاف الانتهاكات، بوصفها وسيلة لتعزيز الامتثال للالتزامات الناشئة عن نظام المعاهدات المتعددة الأطراف. وتحقيقا لتلك الغاية، يشدد بصفة خاصة على استخدام آليات التحقق الحالية على أفضل وجه، وعلى إنشاء صكوك إضافية للتحقق عند الاقتضاء. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تعزيز دور مجلس الأمن، الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يسلط الضوء على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية الفريد والإيجابي في التحقق من امتثال الدول لالتزاماتها في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرى أن نظام الوكالة للضمانات الدولية هو الأساس الذي لا يمكن استبداله للتحقق من النظام العالمي لعدم الانتشار النووي ولنجاح ذلك النظام المتعدد الأطراف. ويرى الاتحاد الأوروبي أن اتفاقات الضمانات الشاملة، فضلا عن البروتوكولات الإضافية، لها أثر رادع للانتشار النووي، وأنها تمثل معيار التحقق المعمول به الآن، كما تشكل معيار التحقق الحالي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك يود الاتحاد، أن يؤكد مجددا دعوته إلى الانضمام العالمي إلى اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية. وتعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضا على جعل البروتوكولات الإضافية شرطا للإمداد بالصادرات النووية الحساسة.

وما زال الاتحاد الأوروبي يلتزم بضوابط التصدير القوية المنسقة على الصعيدين الوطني والدولي تكملة لالتزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولدعم تعزيز مجموعة موردي المواد النووية. ويحث الاتحاد مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر على تبادل خبراتهما المتعلقة بضوابط التصدير مع الدول غير الأعضاء من أجل مواجهة التحديات الجديدة في مجال عدم الانتشار الناشئة عن زيادة الاتجار العالمي في البضائع المرتبطة بالمواد النووية.

ومن بين الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة، يؤدي قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) دورا هاما في استحداث آلية فعالة لمنع ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إنتاجها وإيصالها إلى الدول والجهات الفاعلة من غير الدول في أنحاء العالم أو منها. ونثني على لجنة ١٥٤٠ لاشتراكها في أنشطة دعما لهذا القرار، ونحثّها على مواصلة تكثيف التوعية المحددة الهدف في المناطق التي هي في أمس الحاجة لتنفيذ القرار.

ونعرب عن تقديرنا للاتجاه الإيجابي للدول الأعضاء نحو ضرورة التنفيذ الشامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الصعيد الوطني ونشجع الدول على الاستمرار في بذل جهودها الوطنية نحو التنفيذ، تماشيا مع الهدف الوارد في قرار مجلس الأمن ١٦٧٣ (٢٠٠٦)؛ وتحقيقا للامتثال هذا العام بانجاز تنفيذ جميع أحكام القرار

١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لمواصلة تقديم المساعدة، ، ولا سيما في بناء الهياكل الأساسية القانونية والإدارية، وتبادل خبراتنا في التنفيذ وفي تدريب السلطات الوطنية المعنية.

وينبغي ألا نغفل عن المهام الهامة الأخرى في برنامج هذا العام لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وتلك المهام متعددة وتشمل مجموعة واسعة من المسائل التي ترتبط أيضا بالأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والاتحاد الأوروبي يلتزم التزاما قويا بالقضاء على تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها على نحو غير مشروع. ويرمي الاتحاد الأوروبي إلى الحد من التوفر غير المنظم للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر المرتبطة بها في مناطق الصراع أو الصراع المحتمل. وبغية تعزيز أهدافه وضع الاتحاد الأوروبي استراتيجية محددة لمكافحة التكديس غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار بها. وتتضمن الصكوك المحددة الأخرى مدونة لقواعد السلوك بشأن صادرات الأسلحة، وبرنامجا للعمل المشترك لمكافحة تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها المزعزعين للاستقرار، وموقفا مشتركا يقتضي أن تضع الدول الأعضاء تشريعات وطنية للمكافحة الفعالة لأنشطة السمسرة. كما أننا مصممون على الإسهام في الحد من التهديد الذي يمثله تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الأسواق غير المشروعة ، ولا سيما عن طريق الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة جوا، عن طريق تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الدول، وفي جملة أمور.

لقد شعر الاتحاد الأوروبي بخيبة أمل كبيرة إزاء عدم تمكن مؤتمر الاستعراض المعني ببرنامج العمل من التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية عام ٢٠٠٦. ويتطلع الاتحاد إلى أن يكون الاجتماع الثالث للدول الأطراف الذي يعقد مرة كل عامين أكثر تركيزا وفائدة واتساما بالمنحى العملي. ولن نألو جهدا لتحقيق ذلك، ونشجع بقوة جميع الدول على المشاركة في ذلك الحدث الرئيسي. ونحيي ونؤيد تأييدا كاملا الجهود المستمرة التي يبذلها الرئيس المكلّف للمؤتمر لتحقيق ذلك. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد أهمية متطلب الإبلاغ الوطني في برنامج العمل والصك الدولي للتعقب بوصفهما أداة لتعزيز الشفافية وتحديد التحديات التي تواجه التنفيذ.

والمعايير العالمية لوسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها أساسية في تتبع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. وكان اعتماد الصك الدولي المعني بوسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واقتفاء أثرها الخطوة الأولى في تنفيذ برنامج العمل في ذلك الصدد. ويؤيد الاتحاد الأوروبي التنفيذ الكامل لهذا الصك وزيادة تعزيزه، يجعله ملزما قانونا، في جملة أمور. ونحن نتطلع إلى الاجتماع الأول المكرس لتنفيذه الذي سيُعقد في تموز/يوليه القادم في إطار الاجتماع الذي تعقده الدول مرة كل عامين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بغية استمرار العملية إلى ما بعد الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين. وتمثل ضوابط السمسرة أولوية متقدمة للاتحاد الأوروبي، حيث أنه من المسلم به أن السمسرة غير المشروعة من العوامل الرئيسية لزيادة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرحب بتقرير فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأه الأمين العام عملا بقرار الجمعية العامة ٨١/٦٠. ويتعين علينا جميعا أن ننفذ التوصيات الواردة في التقرير، وأن نستمر في النظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لمنع السمسرة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها والقضاء عليها.

وما زالت مكافحة الاتجار غير المشروع بالذخائر تشكل مهمة ملحة أخرى. وتسهم مخزونات الذخائر غير

الخاضعة للمراقبة في مخاطر الاتجار والانتشار وفي إطالة أمد الصراعات المسلحة وتكثيفها. وفضلا عن ذلك، تشكل المخزونات غير المؤمنة في مستودعات التخزين بشكل كاف تهديدا للأمن والصحة والبيئة. ويوجد حاليا وعي متزايد بأهمية مشكلة الذخائر. ويبرز ذلك في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي ببدء عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بفائض المخزونات من الذخائر التقليدية، المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٦١/ ٧٢ وعقد دورتيه الأولى والثانية بالفعل.

وما زال الاتحاد الأوروبي يشجع بقوة على إحراز تقدم لتعزيز ضوابط نقل الأسلحة بصورة عامة. وقدمت مدونة قواعد الاتحاد الأوروبي للسلوك المتعلقة بتصدير الأسلحة إسهاما هاما في بلوغ ذلك الهدف بوضع شروط لعمليات نقل الأسلحة المتسمة بالمسؤولية من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة. ويواصل الاتحاد أيضا إيلاء أهمية كبيرة للجهود المتعلقة باتفاق واسينار لضوابط التصدير على الأسلحة التقليدية والبضائع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج لزيادة تعزيز ضوابط نقل الأسلحة.

وفي هذه المناسبة، أود أن أؤكد مجددا على موقف الاتحاد الأوروبي إزاء الحاجة الملحة إلى عقد معاهدة للاتجار بالأسلحة. ففي كل يوم وفي كل مكان، يتضرر الناس من عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مسؤولة. والتأثير السلبي لهذه العمليات على السلام والتعمير والأمن والاستقرار وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة تأثير مدمر بشكل خاص للبلدان النامية، وخاصة بلدان أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، فانه يحول الموارد النادرة من التخفيف الحيوي لحدة الفقر والأعمال الإنمائية الأخرى. والاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا ثابتا وضع صك شامل وملزم قانونا ينشئ معايير دولية مشتركة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن الأمم المتحدة هي المنتدى المناسب الوحيد لإنجاز صك عالمي حقا.

ولاحظ الاتحاد الأوروبي أن هناك مناشدة قوية من الدول والمجتمع المدني من أجل إنشاء معاهدة لتحسين تنظيم الاتجار بالأسلحة. ونكرر رأينا القائل إن إنشاء معايير ملزمة ومتسقة مع المسؤوليات القائمة للدول في إطار القانون الدولي ذي الصلة من شأنه أن يشكل إسهاما رئيسيا في معالجة الانتشار غير المرغوب فيه وغير المتسم بالمسؤولية للأسلحة التقليدية، الذي يؤدي إلى تقويض السلام والأمن والتنمية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالاضطلاع بدور فعال في تلك العملية. ونناشد الدول الأخرى التأييد الفعال للعملية الرامية إلى عقد معاهدة للاتجار بالأسلحة فضلا عن أعمال فريق الخبراء الحكوميين، الذي عقد دورته الأولى في شباط/فبراير في نيويورك.

إن استخدام الإرهابيين والأطراف من غير الدول لمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد بوصفها أداة لتهديد الطيران المدني يتطلب المزيد من الاهتمام والعمل المتواصل والشامل. وهذه المنظومات فتاكة ويمكن إخفاؤها بسهولة وهي غير مكلفة. وفي ذلك الصدد، يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا ثابتا الجهود الواسعة التي تبذل في مختلف المنتديات المتعددة الأطراف، وتركز بشكل خاص على ضوابط التصدير، بما في ذلك ترتيب فاسينار، ومبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لضوابط تصدير منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، ومبادرة مجموعة الثمانية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي كلتا المبادرتين اللتين اتخذتا في السياق الواسع لبرنامج عمل الأمم المتحدة، فضلا عن المبادرات التي تستهدف بصورة محددة المسائل المتصلة بمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما تكثيف الجهود لمنع النقل غير المشروع لمنظومات الدفاع

الجوي التي يحملها أفراد والحصول على هذه المنظومات واستخدامها، بما في ذلك من خلال تنفيذ القرارات ذات الصلة للجمعية العامة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد أحرز تقدم جيد في تدمير مخزونات الألغام المضادة للأفراد، وتطهير المناطق المزروعة بالألغام ومساعدة الضحايا، بالرغم من أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه.

وما زال بلوغ الانضمام العالمي إلى الاتفاقية من الأولويات. وقبل أحد عشر عاما، كان هناك أكثر من ٥٠ بلدا تنتج الألغام المضادة للأفراد وتبيعها. ومنذ ذلك الوقت، تم بذل جهد كبير لحظر إنتاج هذه الموارد والاتجار بها. وانضمت الآن ٨٠ في المائة تقريبا من دول العالم إلى الاتفاقية. ولكن ذلك ليس كافيا بعد، إذ أن بلدانا هامة ما زالت خارج نطاق الاتفاقية. ونناشد جميع الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أو تنضم إليها أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالأسف لأن تنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي تشكل حجر الأساس للأمن الأوروبي، قد عُلّق من جانب إحدى الدول الأطراف فيها. ونناشد بإبطال ذلك التعليق الانفرادي، الذي يخاطر بإضعاف سلامة نظام الاتفاقية ويؤدي إلى تقويض النهج التعاوني نحو الأمن في منطقة معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. والرسالة التي وجهها الاتحاد الأوروبي العام الماضي في هذه الهيئة ذكرت بوضوح شديد تعلق الاتحاد الأوروبي بالنظام الذي تم تطويره في أوروبا لتحديد الأسلحة التقليدية ولتدابير بناء الثقة وبناء الأمن، وخاصة عن طريق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا تشكل عنصر محوريا لذلك النظام. ونؤيد الجهود المستمرة للتغلب على الأزمة المتعلقة بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

وتشكل اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة جزءا لا يتجزأ من القانون الإنساني الدولي، والاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة للاتفاقية. ويوجد توافق واضح للآراء على ضرورة التصدي العاجل للتأثير الإنساني للذخائر العنقودية، التي تلحق ضررا غير مقبول بالمدنيين، على النحو الذي أظهره القرار بإنشاء فريق للخبراء الحكوميين للتعامل مع هذه المسألة. وأعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه بالتفاوض على صك ملزم قانونا يعالج الشواغل الإنسانية فيما يتعلق بالذخائر العنقودية بجميع جوانبها بنهاية عام ٢٠٠٨. ويتمثل هدف الاتحاد الأوروبي في إبرام صك ملزم قانونا يحظر استخدام الذخائر العنقودية التي تسبب ضررا غير مقبول للسكان المدنيين، وإنتاجها ونقلها وتكديسها، وفي إدراج أحكام بشأن التعاون وتقديم المساعدة. ويشجع الاتحاد الأوروبي كون اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة قد بدأت فعلا تنفيذ ولايتها للمفاوضات وشاركت في مفاوضات حقيقية تؤدي إلى تعزيز مصداقية الاتفاقية.

كما تستمر المفاوضات بشأن الذخائر العنقودية، في إطار ما يسمى بعملية أوسلو. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن العمل بشأن الذخائر العنقودية الذي يتم الاضطلاع به في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة وعملية أوسلو عمل تكميلي ومتآزر، وأن كل منتدى يمكن أن ينتفع من أعمال المنتدى الآخر بالاستفادة، في جملة أمور، من الخبرة العسكرية والتقنية لاتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب لكم، سيدي، عن أحر تهاني وفدي بانتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح وأن أؤكد لكم ولأعضاء

المكتب الآخرين على تعاوننا الكامل بغية كفالة إنجاح أعمالكم. كما أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، السفير إلبيو روسيلي، وبرئيسي الفريقين العاملين، السيد جان - فرانسيس زنسو، ممثل بنن والسيد كارلوس دوارتي ممثل البرازيل، على الجهود التي بذلوها خلال الدورة السابقة. وإضافة إلى ذلك، لا يسعني إلا أن أرحب بوجود السفير سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

ويؤيد وفدي تأييدا كاملا البيانات التي أدلى بها ممثل إندونيسيا بالنيابة عن بلدان مجموعة عدم الانحياز، وممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وممثل الجمهورية العربية السورية بالنيابة عن مجموعة الدول العربية.

وخلال الدورتين السابقتين، لم تتمكن هيئة نزع السلاح من إحراز نتائج جوهرية بشأن البندين اللذين قررت بشأنهما في بداية دورة الأعوام الثلاثة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وأدى ذلك الفشل إلى تدهور الجو المتضرر بالفعل من حالة الجمود في المسعى المتعدد الأطراف لنزع السلاح وازدياد الشواغل المشروعة حيال بروز تهديدات جديدة، لم تكن أبدا بمثل بهذا الإلحاح أو إثارة القلق بالنسبة للمجتمع الدولي قاطبة.

والمطلوب هذا العام، من هيئة نزع السلاح أن تستكمل المرحلة الثالثة والأخيرة من دورتها لفترة الثلاث سنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٨ وأن تبدأ مرحلة بالغة الأهمية في أعمالها. ومن شأن حصول فشل آخر أن يعوق مرة أخرى تشغيل الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح وسيكون محفوفا بعواقب عشية مناسبة تتسم بمثل أهمية التحضير للمؤتمر الاستعراضي المقبل للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي ذلك السياق، تشكل المحافظة على السلام والأمن الدوليين، اليوم أكثر من أي وقت مضى، تحديا مشتركا علينا أن نتصدى له إذا أردنا أن نهيئ معا الظروف اللازمة لإحداث تغييرات عميقة في المواقف، تمكننا من إرساء نظام الأمن الجماعي الذي نصبو إليه. وذلك يتطلب التفاني بغية تعزيز سيادة القانون وإعادة تأهيل الإطار المتعدد الأطراف للمفاوضات والتعاون.

ويحدونا الأمل أيضا في أن نشهد تجديد الجهود من جانب جميع الأطراف الموجودة هنا بغية أن تتمكن هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة من استعادة دورها والتمكن في نهاية المطاف من تنشيط المناقشة الجوهرية في مجال بالغ الأهمية بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. يجب أن يستمر الركون إلى فضائل التفاوض والحوار من أجل تحقيق نزع السلاح والتشجيع على الدخول في عصر السلام والأمن الجماعي. وهذه الأمنية في متناول أيدينا رغم أنها ستتطلب عزما سياسيا من الدول ونهجا مشتركا للمناقشة بشأن مسألة نزع السلاح في جميع أبعادها.

وأود في هذا الصدد أن أذكر الهيئة بأن بلدان حركة عدم الانحياز قد أعربت عن التصميم السياسي على التوصل إلى توافق آراء بشأن البنود الواردة في جدول الأعمال في بداية دورة عمل الهيئة هذه وأبدت المرونة اللازمة لتحقيق ذلك. ووثيقة العمل التي قدمتها الحركة تثبت تصميمها على السعي إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشكل برنامجا متوازنا لتحقيق نتائج ملموسة قبل نهاية أعمال هيئتنا.

بهذه الروح البناءة للحوار والاتفاق يود وفد بلادي أن يؤكد مجددا استعداده للإسهام في إنجاح أعمال الهيئة والتوصل إلى توافق آراء بشأن البندين المدرجين في جدول أعمالها. والملاحظات التي تم إبداؤها خلال الدورتين الماضيتين بشأن التوصيات الرامية إلى تحقيق هدف نزع

السلاح النووي وعدم انتشاره تشهد على هشاشة الآمال التي نجمت عن مناخ الانفراج الذي أعقب نهاية الحرب الباردة والقرارات المشتركة الهامة التي اتخذت في المؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة عدم الانتشار في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. ولذلك من الأهمية القصوى أن تستعيد أهداف نزع السلاح النووي مغزاها وأهميتها بالكامل. ويجب أن يكون تنفيذها جزءا من عملية تستند بقوة إلى الاحترام التام للمبادئ الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والأولويات التي حددتها، وأن يتصدرها نزع السلاح النووي.

ومن البديهي أن يعتمد بلوغ تلك الأهداف على تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، وتنفيذ التعهدات التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية على أنفسها خلال المؤتمر الاستعراضي السادس للمعاهدة، والقطيعة النهائية مع النظام القائم على مبدأ الردع والتفوق العسكري. ويجب العمل بنشاط على تحقيق ذلك من خلال تنشيط مؤتمر نزع السلاح، وهو المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض على نزع السلاح الذي يمكن أن يضع برنامج عمل يسمح بإجراء مفاوضات من أجل وضع صكوك ملزمة قانونا بشأن نزع السلاح النووي وضمانات عدم استخدام الأسلحة النووية.

ومن المهم كثيرا في هذا الصدد أن نتذكر أن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار في بعديه الأفقي والرأسي. والاحترام والتنفيذ الدقيق وغير الانتقائي للالتزامات التي تم التعهد بها يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب مع الجهود الدولية المشتركة الرامية إلى تعزيز التعاون التكنولوجي والتبادل العلمي اللذين سيمكنان جميع الدول من الوصول إلى الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

وفيما يتعلق بالبند الثاني، نود أن نؤكد مجددا استعدادنا للعمل على التوصل إلى توافق آراء بشأن تدابير عملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. ونعتقد أنه سيكون من الممكن بلوغ هذا الهدف قبل نهاية أعمال الهيئة، مع مراعاة شواغل جميع الوفود. ولكن سيكون من المفيد التأكيد على أن هذه التدابير، التي ترمي إلى تهيئة الظروف للتعايش السلمي وتحسين العلاقات الدولية القائمة على التضامن والتعاون، سوف تعززها إلى حد كبير إعادة التأكيد على احترام المبادئ العالمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، يجب لأي نهج لبناء الثقة أن يكون ذا طابع عالمي من أجل تعزيز السلام والأمن. ويجب أن يحبذ وضع القيود على الأسلحة وأن يسهم في نزع الأسلحة التقليدية والنووية على السواء.

أخيرا، في ختام بياني، أود أن أكرر الإعراب عن الأمل في أن تظل هيئة نزع السلاح، التي برهنت على فعاليتها في الماضي، إطارا لتبادل الآراء المنتج والمثمر.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): أرجو أن تقبلوا، سيدي، تهانينا بانتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح. وسوف نقدم كل دعم ممكن إليكم وإلى الأعضاء الآخرين في المكتب خلال اضطلاعكم بمسؤولياتكم. ونود أيضا أن نسجل تقديرنا للجهود التي يبذلها رئيسا الفريقين العاملين. ونحن نقدر البيان الذي أدلى به الأمين العام في الهيئة يوم أمس. ونشكر الممثل السامي للأمين العام لشؤون نزع السلاح، السفير سيرجيو دوارتي، على إسهامه في مساعينا المشتركة.

وتؤيد الهند تأييدا كبيرا البيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وإن الهند تولي أهمية كبيرة لهيئة نزع السلاح، التي هي الذراع التداولي للهيئات الثلاث لنزع السلاح المنشأة بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة. والهيئة بوصفها المنتدى

التداولي العالمي، تقوم بالنظر المتعمق في مسائل نزع السلاح المحددة، من أجل تقديم توصيات بشأنها إلى الجمعية العامة.

ولا يمكننا أن نغالي في التشديد على أهمية دور هذه الهيئة في وقت يتعرض فيه جدول أعمال نزع السلاح الدولي لضائقة شديدة. إن هيئة نزع السلاح تتيح فرصة فريدة للدول الأعضاء كي تتجاوز الخلافات وتتوصل إلى نُهُج مشتركة ذات طابع عالمي.

ونحن نرى أنه يمكن لهذه الهيئة أن تقوم بدور مركزي في إعادة التماسك وتوافق الآراء من أجل التصدي للتحديات الأمنية في عصرنا. وينبغي للدول الأعضاء أن تقاوم إغراء زرع أطر ومعايير في الهيئة قد تكون ذات صلة بأماكن أخرى. وسوف تؤدي مداولات الهيئة إلى نتائج إيجابية وموضوعية إذا كانت الدول الأعضاء مستعدة لاستخدام هذه الهيئة في وضع مبادئ توجيهية وتوصيات عالمية تحمل رؤية استشرافية لعالم أكثر أمنا.

فيما يتعلق بالفريق العامل الأول، المعني بتقديم توصيات تهدف إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، قدمت الهند مداخلات مفصلة وفنية في الدورات السابقة للهيئة، بما في ذلك ورقة العمل التي قُدمت في ٩ نيسان/أبريل من العام الماضي. وتضم الهند صوتها إلى حركة عدم الانحياز في إعادة التأكيد على أن تحقيق نزع السلاح النووي لا يزال يمثل أكبر أولويات المجتمع الدولي، كما أكدت ذلك الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة.

ولقد أكدت محكمة العدل الدولية، في فتواها التاريخية لعام ١٩٩٦، أنه يوجد التزام بالسعي بحسن نية إلى إجراء واستكمال مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وكان إعلان الألفية للأمم المتحدة قد شدد على ضرورة السعي الحثيث إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. وقد أكدت مؤتمرات قمة متعاقبة لحركة عدم الانحياز على أهمية نزع السلاح النووي.

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لخطة عمل راجيف غاندي، التي قدمت إطار عمل شاملا من أجل السعي إلى إجراء مفاوضات بشأن التعهد بالتزام محدد الزمن بالإزالة التامة للأسلحة النووية وذلك من أجل بناء عالم خال من الأسلحة النووية وقائم على عدم العنف. ولا تزال خطة العمل هذه حتى الآن أشمل مبادرة لنزع السلاح النووي. ولقد شاركت الهند في تقديم قرارات تم اتخاذها بأغلبيات كبيرة في الجمعية العامة بشأن إبرام اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية والحد من الخطر النووي. وشاركنا أيضا في تقديم قرار اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء بشأن تدابير لمنع حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل.

يتعين على هيئة نزع السلاح أن ترسل إشارة قوية تدلل على عزم المجتمع الدولي الشروع في اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي للدول الأعضاء استخدام هذا المنتدى لتكثيف الحوار من أجل بناء توافق في الآراء يعزز قدرة المجتمع الدولي على الشروع في خطوات ملموسة نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي القائم على العناصر الآتية: إعادة تأكيد الالتزام التام من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالهدف المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية، والحد من أهمية الأسلحة النووية في النظريات الأمنية، ومراعاة النطاق والخطر العالميين للأسلحة النووية، واتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير من أجل الحد من الخطر النووي، بما في ذلك مخاطر الحرب النووية غير المقصودة، وإنهاء وضع الأسلحة النووية في حالة تأهب للحيلولة دون الاستخدام العرضي وغير المقصود للأسلحة النووية.

وستتمثل العناصر الإضافية في التفاوض على اتفاق عالمي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، والتفاوض على اتفاقية بشأن فرض حظر كامل على استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، والتفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية تحظر تطوير وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة النووية وتدمير تلك الأسلحة، تمهيدا لإزالة الأسلحة النووية على نطاق العالم بطريقة غير تمييزية وقابلة للتحقق منها ضمن إطار زمني محدد.

ومن دواعي ارتياحنا وجود قدر كبير من الفهم المشترك فعلا فيما يتعلق بالمسائل التي تمت مناقشتها في الفريق العامل الثاني بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وعلى الرغم من أن مداولات هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣ كانت غير مثمرة، فإنها كانت مفيدة أيضا. وتؤيد الهند المبادرات المتعلقة بالتدابير العملية لبناء الثقة – سواء كانت انفرادية أو ثنائية أو إقليمية أو عالمية. ونعتقد أن هذه التدابير يمكن أن تشجع تهيئة بيئة مستقرة للسلم والأمن بين الدول من خلال بناء الثقة وزيادة الشفافية للحد من أوجه سوء التفاهم إلى أقصى حد. واسترشادا بهذا المبدأ، اتخذت الهند عددا من تدابير بناء الثقة مع البلدان المجاورة لنا، بما في ذلك الصين وباكستان.

وينبغي لتنفيذ الأنواع المناسبة من تدابير بناء الثقة في المناطق المعنية أن يراعي الظروف السياسية والعسكرية وغيرها من الظروف السائدة في المنطقة. ويتعين على دول المنطقة المعنية أن تتفق بحرية على هذه الترتيبات مع مراعاة الظروف والخصائص المعنية للمنطقة. وينبغي اتباع نهج تدريجي. ولا بد من تفادي اعتماد نهج وصفي ينكر حق الدول السيادي في اختيار أنسب تدابير بناء الثقة لمصالحها. ونرى أن التركيز على المسائل السياسية الدخيلة لن يؤدي إلا إلى تقويض الاتفاق الواسع النطاق القائم فعلا في هذا الفريق العامل، كما سيبدد ويضعف التدابير العملية لبناء الثقة التي نأمل اعتمادها خلال هذه الدورة.

السيد مرشيك (النمسا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين، بتوليكم لمهامكم. وأعرب لكم عن كامل دعم وفد بلدي لعملكم.

وأود أن أقول أيضا إن النمسا تؤيد، بطبيعة الحال، البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أثير نقطتين إضافيتين.

لقد دأبت النمسا منذ فترة طويلة على تأييد نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار في مجالي الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وما زالت تقوم بذلك. ويعيش جيل كامل الآن تحت تهديد أسلحة يمكن أن تتسبب في الإبادة الجماعية. فهل يشكل ذلك التهديد إرثا يستحق أن نتركه للجيل القادم؟ إننا نتفق تماما مع الرؤية المتمثلة في بناء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل – عالم خال من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وينبغي أن نقوم بترع ترسانة الأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه ولا يمكن الرجوع فيه، وأن نكفل الامتثال لاتفاقيتي الحظر الشامل للتجارب النووية والوقف الشامل لإنتاج المواد الانشطارية التي يمكن أن تستخدم في صنع الأسلحة.

واليوم، يعتقد عدد متزايد من السياسيين الدوليين من الدول الحائزة للأسلحة النووية، ويتشاطرون فهمهم على نحو علني، بأن الأسلحة النووية لم تعد تشكل رادعاً مشروعاً وفعالاً، لكنها قد تصير مصدراً للدمار العالمي في آخر المطاف. وتثني النمسا على تلك البيانات وتأمل أن تجد تلك الأصوات آذانا صاغية.

وقد حاولنا، من جانبنا، أن نسهم بأفضل ما يمكننا الإسهام به خلال العقد الماضي. ففي العام الماضي، اقترحت وزيرة خارجية النمسا، أورسولا بلاسنيك، بعض الأفكار الجديدة فيما نجريه من مناقشة منذ وقت طويل بشأن إضفاء طابع تعددية الأطراف على دورة الوقود النووي. ونحن نرى أنه ، لا يمكننا أن نغفل المخاطر المرتبطة بتزايد الحصول على التكنولوجيا النووية من أجل التركيز على المصالح الاقتصادية بصورة تنم عن قصر النظر، أو خشية من تقييد سيادة الدولة أو فقدان السيطرة على أحد القطاعات الأساسية للتكنولوجيا. وقد آن الأوان لأن نفكر بطريقة جديدة في ضوء التحديات الجديدة المثيرة.

وكما تعلم الهيئة، فإن النمسا ترى أن التكنولوجيا النووية لا تشكل بتاتاً مصدراً من مصادر الطاقة النقية والآمنة، بسبب ما تنطوي عليه من مخاطر أمنية وبيئية. وقد، أقر برلمان النمسا عام ١٩٩٩ قانونا دستوريا يحظر إنتاج الطاقة النووية على أراضيها. ونؤمن إيماناً راسخاً بالحاجة إلى استحداث أشكال من الطاقة النقية المستدامة والآمنة. غير أننا نقر بأن دولا أخرى ستلجأ إلى الطاقة النووية لتلبية احتياجاتها من الطاقة بصورة جزئية، وبأن استخدام الطاقة النووية، نظرا لازدياد الاحتياجات بصورة كبيرة، شأنه في ذلك شأن مصادر الطاقة الأخرى، سيتزايد في السنوات القادمة. وزيادة استخدام الطاقة النووية تعني ازدياد مخاطر إساءة استخدام تلك التكنولوجيا. وقد حان الوقت لكي نضع إطاراً يناسب الحقائق النووية للقرن الحادي والعشرين، ونَقصُر أنشطة التخصيب والتجهيز بصورة حصرية على المرافق الخاضعة للمراقبة المتعددة الأطراف. وتلك القيود ينبغي أن تصحبها قواعد للشفافية وضمان حصول المستخدمين الشرعيين على الإمدادات.

وفي السنوات الأخيرة، كان هناك اهتمام كبير بفكرة وضع هذا الإطار الجديد. واقترحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعدد من الدول مجموعة من النهج المثيرة للاهتمام، بعضها يركز على إنشاء مرافق تحت المراقبة الدولية، والبعض الآخر يؤكد على وضع آليات الضمان لكفالة الإمداد بالوقود النووي. ونعتقد أن الخطوة الأولى يمكن أن تتمثل في تكليف الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالعمل وسيطاً فعلياً في جميع صفقات دورة الوقود النووي للأغراض المدنية. ويجب على كل مشتر – حتى الدول المشترية القريبة من الدول البائعة – أن يقتني الوقود من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسيُمكّن ذلك الأمر من تشاطر الشفافية على نحو فوري بشأن هوية من يشتري وماذا يشتري. وينبغي أن يسهم ذلك في بناء الثقة. وبصورة تدريجية، سَتُعزَّز الشفافية بممارسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحقوقها في مراقبة التكنولوجيا الحساسة، ومرافق التخصيب وإعادة التجهيز. وعلى الأمد الطويل، ينبغي لتعزيز تلك الحقوق المتعلقة بالمراقبة أن تُحوِّل جميع مرافق التخصيب وإعادة التجهيز من عمليات وطنية إلى عمليات متعددة الأطراف أساسا تحت إشراف الوكالة. ومن المسلم به أن أي مرافق جديدة ستشكل، منذ الوهلة الأولى لإنشائها، عمليات تحت المراقبة المتعددة الأطراف للوكالة.

وقد يعرب البعض عن قلقه إزاء فكرتنا بأن الشركات المشغلة للمرافق ستصبح، بتخليها عن ممارسة المراقبة، مؤممة بحكم الواقع، وأن ما تقوم به من استثمارات هائلة في التكنولوجيا سيذهب هباء منثورا. وذلك غير صحيح. فالشركات ستواصل إدارة المرافق وجني الأرباح. ولن تقوم الوكالة إلا بالمهام، التي تضطلع بها حاليا الدول أو المنظمات الإقليمية، المتمثلة في رصد العمليات وكفالة وفاء المشترين بشروط عدم الانتشار. غير أننا سنقوم، من خلال الوكالة، بالرصد والتحقق معا.

وقد يساورنا القلق لأن تعدد الأطراف يمكن أن يؤثر على وصول البلدان النامية إلى الاستخدامات السلمية للطاقة

النووية – الذي يشكل، في المقام الأخير، حقا تنص عليه المادة الرابعة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، غير أن ذاك الانشغال غير مبرر أيضا. وستحتفظ جميع الدول بصورة كاملة على حقوقها المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار، بيد أن التمتع بحق من الحقوق سيتيح أيضا لصاحبه إمكانية اتخاذ قرار استخدامه بصورة حصرية مع دول أخرى أو من خلال منظمة دولية. ومن خلال تكليفنا للوكالة بمراقبة المرافق ورصدها، فإننا، في واقع الأمر، نستخدم حقنا على نحو مشترك ونستفيد من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية بصورة عادلة ومنصفة.

ومن الهام أن نفهم أن الاقتراح النمساوي يحاول بصورة دقيقة مكافحة التقسيم، الذي كثيرا ما يكون منطويا على الازدراء، بين الدول الحائزة للتكنولوجيا النووية والدول التي لا تتوفر عليها. ولن نتمكن من التغلب على الأزمة المتعلقة باستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض المدنية إلا بوضع نظام دولي عادل يعامل الدول على قدم المساواة. ويمكن تحقيق ذلك الهدف من خلال ترتيب تتفق بموجبه جميع الدول على عدم تشغيل مرافق التخصيب وإعادة التجهيز بصورة انفرادية، وتحويل جميع المرافق القائمة إلى مرافق متعددة الأطراف تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويمكن أن تترتب عن ذلك مزايا كبيرة – فيما يتعلق بالسلامة، والأمن، وعدم الانتشار، والتكاليف. ويُخضع المرفق المشترك جميع المشاركين لدرجة أكبر من التمحيص. وإخلال المضيف بتعهداته سيكون أصعب من حالة تتعلق بكيان يخضع للمراقبة الوطنية. والأهم من ذلك، لن يتعين علينا بناء مرافق جديدة إلا لأسباب اقتصادية، وليس لأسباب تتعلق بالسياسات الاستراتيجية أو العزة الوطنية. ونتيجة لذلك، سيقل عدد المرافق، ولن يتعدى ما تحتاج إليه السوق. وعندما يكون عدد المواقع المراقَبة أقل، ستكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وضع يسمح لها برصد أكثر دقة، بالنظر إلى مواردها المحدودة.

والنمسا تدرك أن ذلك اقتراح طموح؛ ولكن إذا كنا في بداية نهضة للطاقة النووية حقاً، كما يقول لنا العديد من الخبراء، فعلينا أن نتصرف الآن. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن هذا الاقتراح وإن بدا طموحاً، فهو ليس بجديد. فقد نفذ على مستوى إقليمي من قبل. وسنكون في الحقيقة بصدد إعادة الاستثمار في الأفكار الناجحة التي تكمن في صميم الاندماج الأوروبي. فمنذ زهاء ٥٠ عاماً، وضع الأعضاء المؤسسون للاتحاد الأوروبي المواد والتكنولوجيات المحتملة الخطورة – الفحم والصلب والتكنولوجيا النووية – تحت رقابة مؤسسات متعددة الأطراف مشتركة. وقد يكون من الملائم أن نأخذ بتلك الأفكار الآن وأن نشجع تعددية الأطراف فيما يتعلق بدورة الوقود النووي.

وينبغي أن نؤكد، بالطبع، أن تلك النهج المتعددة الأطراف المتعلقة بدورة الوقود النووي ستبقى مكملة للصكوك الأساسية لعدم الانتشار– التنفيذ الفعال والشامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، والرقابة الفعالة على الصادرات – ومكملة أيضاً للصكوك الحيوية لنزع السلاح وعدم الانتشار مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

أود الآن أن أتطرق إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لقد تأخر بدء نفاذ تلك المعاهدة كثيراً. وفي العام الماضي، تولت النمسا، إلى جانب كوستاريكا، رئاسة المؤتمر المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ. وبهذه الصفة، نواصل العمل على زيادة الوعي بشأن المعاهدة والتطبيقات العلمية المدنية لنظام الرصد الدولي الخاص بها، مثل الإنذار المبكر بأمواج

تسونامي. ونرجو أن يساعد تحسين فهم الفوائد العامة للمعاهدة في تسريع عمليات المصادقة الوطنية ودخول المعاهدة حيز النفاذ. وتحقيقاً لذلك، رعت النمسا عدداً من حلقات العمل، بعضها لدول منطقة البحر الكاريبي ودول المحيط الهادئ. وحدثت تطورات إيجابية مؤخراً، مثل تصديق كل من بربادوس وكولومبيا وماليزيا، مما يشير إلى أن ثمة دينامية إيجابية في الوقت الحاضر. وندعو كل الدول التي لم توقع أو تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد أن تفعل ذلك.

إن التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل يتزايد بدرجة كبيرة مع تطوير نظم إيصال متقدمة. وإلى أن ننجح في إنشاء نظام متعدد الأطراف لمراقبة القذائف في إطار الأمم المتحدة، ستظل مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية لعام ٢٠٠٢ هي الصك الدولي المعياري الوحيد للتحقق من انتشار القذائف التسيارية. والنمسا هي الأمانة التنفيذية لهذه المدونة، وقد استضفنا ستة اجتماعات للدول المشاركة. ويشارك في المدونة أكثر من ثلثي الدول الأعضاء، كما دعا إلى ذلك قرار الجمعية العامة ٦٢/٦٠، في جملة أمور. وأرجو أن ينضم إليها المزيد. ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن تبدي الدول المشاركة التزامها وتسهم على نحو بناء في كل جوانب صك بناء الثقة هذا. وأدعو الولايات المتحدة وروسيا بصفة خاصة إلى إبداء روح الريادة في هذا المضمار.

أود أن أتطرق الآن إلى الأسلحة التقليدية باختصار. إن النمسا، إلى جانب بلدان أخرى، تسعى جاهدة للتوصل قبل نهاية العام الحالي إلى صك ملزم قانوناً لحظر الذخائر العنقودية التي تتسبب في ضرر غير مقبول للمدنيين. وفرض حظر على الذخائر العنقودية سيعزز قضية نزع السلاح ويدعم المبادئ الإنسانية ويسهم بشكل كبير في إنقاذ أرواح وأطراف وأسباب رزق أعداد كبيرة من المدنيين.

وبغية زيادة الوعي بالمشاكل الخطيرة المتعلقة بالذخائر العنقودية، نظمت النمسا مؤتمر فيينا المعني بالذخائر العنقودية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بمشاركة ١٣٨ دولة. وهذا المؤتمر – إلى جانب اجتماعات مشابهة في أوسلو وليما وبلغراد وكوستاريكا وولنغتون وليفنغستون، والمؤتمران المزمع عقدهما خلال الأسابيع القادمة في مكسيكو سيتي وبانكوك – يعتبر تحضيراً للمؤتمر الدبلوماسي في دبلن الذي يبدأ أعماله في ١٩ أيار/مايو. ونحث كل البلدان على المشاركة الفعالة في ذلك المؤتمر للتوصل إلى اتفاقية قوية بشأن الذخائر العنقودية، الأمر الذي سيكون له أثر فعلي في منع الضرر عن المدنيين في المستقبل.

ولكن، فيما يتعلق بالذخائر العنقودية، فإن الدبلوماسيين النمساويين ليسوا وحدهم المهتمين بالأمر. ففي أواخر العام الماضي، أقر البرلمان النمساوي قانوناً وطنياً يتوخى حظراً شاملاً على الذخائر العنقودية. ويحظر هذا القانون تطوير وإنتاج وإمداد وبيع وشراء واستيراد وتصدير وعبور واستخدام وحيازة الذخائر العنقودية، وينص على تدمير المخزونات الوطنية في موعد أقصاه كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ولا يشتمل القانون النمساوي على أي استثناءات لما يعرف بالقنابل العنقودية الذكية أو استثناءات لأسلحة ذات عدد قليل من الذخائر الفرعية. وعندما يتحقق تدمير كل المخزونات في غضون ثلاث سنوات، ستصبح النمسا في واقع الأمر خالية من الذخائر العنقودية. وهذا هو نزع السلاح في صورة عملية، وهو ما نعتقد أنه أفضل سبيل لبناء الثقة بين الدول.

واهتمام النمسا بحظر الذخائر العنقودية ترجع أسبابه إلى مجال آخر يتقاطع مع نزع السلاح والسياسات الإنسانية، وأعني بذلك حظر الألغام المضادة للأفراد. فالنمسا ما برحت تدعم معاهدة حظر الألغام منذ إقرارها بالكامل. وكانت النمسا رئيس مؤتمر الاستعراض الأول للاتفاقية في عام

٢٠٠٤، وفي عام ٢٠٠٧، كانت النمسا الرئيس المشارك للجنة مساعدة الضحايا المنبثقة عن المعاهدة. وما زالت النمسا تدعم عملية حظر الألغام لتحقيق عالمية الالتزام وتحسين التعاون الدولي، وتحسين مساعدة الضحايا، ودعم إزالة الألغام من المناطق المتضررة بها ومساعدة الدول في جهودها للقضاء على الألغام الأرضية.

وأود أن أختتم بمسألة يجب ألا نغفل عن ذكرها في سياق هذه المناقشة. فالنمسا، مع الاتحاد الأوروبي وبمفردها، تسعى جاهدة من أجل دعم مكافحة تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها على نحو غير مشروع. فتوفر الأسلحة الصغيرة وسهولة الحصول عليها ينطويان على عواقب وخيمة – منها الجريمة والإرهاب وزعزعة استقرار هياكل الدول ومجتمعاتها والصراع الأهلي والدولي. ونتيجة لذلك، نواجه أيضاً الانتهاكات لحقوق الإنسان والنزوح طويل الأمد والفقر. وتسهم الأسلحة الصغيرة في تقويض محاولات الملايين من البشر للتمتع بفرص التنمية في السلم والأمن.

فماذا فعلنا؟ تقدم النمسا دعماً مباشراً لتدمير مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر في عدد من البلدان. ففي أفريقيا، وهي القارة الأشد تضرراً بالانتشار المنفلت للأسلحة الصغيرة، ندعم تعزيز النظم القانونية الوطنية، وبناء الثقة والإجراءات العملية لنزع السلاح بتقديم التمويل أو الدعم للعديد من المشاريع الفردية. وتنفذ تلك المشاريع من خلال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، ويجري تصميمها لفائدة الدول الأعضاء المعنية مباشرة. وتلك مشاريع طويلة الأجل، ستبقى النمسا ملتزمة بها لعدة سنوات قادمة.

في الأعوام الأخيرة، دأبنا على اهتمام البعض وإسداء المشورة للبعض الآخر بشأن ما ينبغي عمله. ولكن هذا الطريق لن يؤدي بنا إلى نتيجة. وعلينا أن نبذل جهوداً فردية كيما يكتب لنا النجاح معاً. لقد حاولت أن أوضح ما تفعله النمسا – البلد الصغير المحايد. وسنحاول بذل المزيد، بالطبع. وأرجو أن تكون دورة هيئة نزع السلاح هذا العام جهداً بناء من جانبنا جميعاً من أجل نزع سلاح حقيقي. وأتعشم أن تكون هذه الدورة مثمرة.

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، بداية، أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها لهذا العام، وهي دورة مفصلية وهامة، نظراً لما سبقها من إخفاقات في الدورات الماضية، متمنياً لكم التوفيق في هذه المهمة التي ليست بالسهلة، ولكنكم أهل لها. وأود أن أهنئ من خلالكم أعضاء المكتب المنتخبين، مؤكداً لكم دعم وفد السودان الكامل لمداولات هذه الهيئة تحت قيادتكم، بما يفضي إلى التوافق حول نص ختامي هذه المرة.

نجتمع اليوم في إطار هذه الهيئة الهامة للتداول حول أولويات آليات نزع السلاح، وكيفية تحقيق النفاذ والفعالية للاتفاقيات والصكوك الدولية والبروتوكولات ذات الصلة.

وفي رصيد هيئتنا، هيئة نزع السلاح هذه، وغيرها من آليات نزع السلاح، مجموعة من الإخفاقات. وبالطبع، ليس ذلك القصور في الجانب الموضوعي النظري، بدليل أن هناك ما يكفي من الاتفاقيات والصكوك الدولية التي تغطي مختلف مجالات نزع السلاح، ولكن القصور في التنفيذ والتطبيق الجاد. وهذا مرده لغياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول الحائزة لترسانات نووية وبرامج متقدمة للقذائف، وهي غير مستعدة، للتخلص منها أو حتى إخضاعها لنظام الرقابة الدولية الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي أدى إلى اختلال موازين القوى في هذا الكوكب. وأدى أيضا إلى استمرار التنافس على إجراء التجارب النووية والتسابق في التحديث المستمر لأجيال

متقدمة من أسلحة الدمار الشامل، وذلك بدعاوى الردع الاستباقي وتحصين الأمن القومي.

وفي ذات الوقت، ما زال صوت الأغلبية في هذه المنظمة ينادي بضرورة تفعيل آليات العمل المتعدد الأطراف في مجالات نزع السلاح، وتطبيق الاتفاقيات دونما انتقائية أو تمييز، بما يقودنا إلى كوكب آمن تنصرف فيه جهود البشرية نحو التنمية والإعمار وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بدلا عن التباري في انطلاق الترسانات، وآلة الموت والدمار.

كما أن ما يبعث على القلق هو ما يشهده العديد من أنحاء العالم من صراعات وحروب وبؤر للتوتر مع تصاعد معدل النفقات التي تخصصها الدول لتعزيز قدراتها العسكرية باستمرار. ولعلنا هنا نؤكد مجددا على ضرورة أن تشرع الدول النووية، عبر إجراءات جادة وعادلة، في تخفيض الإنفاق على برامج التسلح تمهيدا للتخلص التدريجي من كل ما بحوزتها من ترسانات نووية واستراتيجية. كما أننا نؤيد التدابير الرامية إلى إيجاد صكوك عالمية ملزمة قانونا تكفل للدول غير الحائزة لهذه التقنيات كل الضمانات اللازمة ضد أي تهديد يمكن أن يقع عليها من الدول الحائزة لها، وذلك دون انتقاص أو تمييز في حق الجميع في الاستفادة من التقنيات النووية لأغراض علمية وسلمية لخدمة البشرية.

ويجدد وفد السودان التأكيد على أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أرجاء العالم، باعتبار ذلك إحدى أقوى الركائز التي يقوم عليها نظام عدم الانتشار النووي، ويتوقف عليها نجاح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما أنه، بفضل المبادرات الإقليمية والأحادية، تحقق قدر من التقدم، حيث أصبحت الدول الأطراف في المعاهدات الخاصة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تشكل ما يعادل نصف دول العالم. وأخص بالإشارة هنا معاهدات رائدة مثل بليندابا وراوراتونغا وتلاتيلكو وبانكوك ومنغوليا. غير أن ما يؤسف له هو أن دولة نووية واحدة وقفت حجر عثرة دون قيام هذه المنطقة في الشرق الأوسط، ألا وهي إسرائيل، الدولة الوحيدة التي ما زالت ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وإذ نحن نستشرف هذه الأيام انطلاق الأعمال التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وحتى لا تتكرر تجربة المؤتمر الاستعراضي السابق في عام ٢٠٠٥، نؤكد على أهمية اتخاذ مواقف جادة تجاه تنفيذ قرارات المؤتمرات السابقة، وبصفة خاصة قرار المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط.

إن انتشار الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو التحدي المباشر الذي يواجه أغلبية الدول النامية في هذه المنظمة، في الآونة. ومكمن الخطر في هذه الأنواع من الأسلحة هو سهولة الحصول عليها من قبل الجماعات من غير الدول، بما في ذلك إمكانية وصولها إلى التنظيمات الإرهابية، خاصة في ضوء التركيز الخاطئ على فرض القيود والضوابط على الدول المتلقية فقط. وغير خاف على أحد دور هذه الأنواع من الأسلحة في إذكاء نيران الصراعات والحروب الأهلية. وقد ظل بلدي السودان، كما تعلمون، حاضرا وفاعلا في جميع المنابر الدولية والإقليمية الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبما أن تموز/يوليه القادم هو موعد الاجتماع السنوي لاستعراض تطبيق برنامج الأمم المتحدة لمكافحة هذه الظاهرة، فإننا نؤكد على أهمية تفعيل الفصل الثاني من ذلك البرنامج بتقديم المساعدات الفنية اللازمة للدول المتضررة، خاصة في مجالات الرصد والتعقب وإدارة المخزونات، وأهمية ارتباط تطبيق هذا البرنامج بتدابير

بناء الثقة وتعزيز التعاون مع المكاتب القطرية في الدول المختلفة.

وختاما، نؤكد لكم أن وفد السودان حريص كل الحرص على إنجاح مداولات الهيئة هذه المرة، من خلال إسهاماته عبر الفريق العامل الثاني، وصولا إلى تحقيق النتائج المرجوة من آليات نزع السلاح.

السيد الهين (الكويت): السيد الرئيس، يسرني في البداية أن أعرب لكم باسم دولة الكويت عن تهانينا الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيسا لدورة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٨. ونحن على ثقة بأن ما عرف عنكم من خبرة وحكمة سيسهل قيادتكم لأعمالنا هذا العام. وفي الوقت نفسه نؤكد لكم استعداد وفد بلادي للتعاون معكم من أجل إنجاح مهمتكم. كما أتقدم أيضا لباقي أعضاء المكتب بالتهنئة. ويؤيد وفد بلادي ما جاء في بيان مندوب إندونيسيا الذي أدلى به نيابة عن دول حركة عدم الانحياز ومندوب سورية نيابة عن المجموعة العربية.

تؤمن دولة الكويت بالدور المحوري الهام للأمم المتحدة في التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي، وعلى رأسها حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل. والطريق لمعالجة هذه المسألة وغيرها من المسائل الأخرى ذات الصلة قد تم تحديده بوضوح في كثير من الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات وبرامج العمل التي تم التوصل إليها. والمطلوب من الدول الأعضاء الآن الالتزام بالتعهدات والتعاون والتنسيق في تنفيذ المتطلبات من خلال آليات العمل الموجودة أو العمل من أجل تحسين هذه الآليات لتحقيق مزيد من الفعالية في عملية التنفيذ.

وبينما يدرك المجتمع الدولي مخاطر السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى على السلم والأمن الدوليين، فإن التقدم المطلوب للقضاء على هذه المخاطر لم يتحقق بسبب عدم وجود الإرادة السياسية لدى البعض للالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، الأمر الذي يؤكد أهمية مواصلة الجهود والمساعي واتخاذ ما يلزم من تدابير لبناء الثقة من أجل تحقيق الهدف المرجو المتمثل في عالم يسوده الأمن والسلام ويخلو من هذه الأسلحة المدمرة.

ودولة الكويت، إيمانا منها بأهمية الأمن النووي، تحث جميع الدول التي لم تعقد اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقوم بذلك. كما نشجع الدول التي عقدت اتفاق ضمانات شاملة و لم تعقد بروتوكولا إضافية أن تفعل ذلك. ونأمل أن تمتثل جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لالتزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة وفي اتفاق الضمانات، وأن تعمل بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على حل جميع ما قد يثار من شكوك وتساؤلات حول برامجها عن طريق المفاوضات والحوار البناء.

وفي هذا السياق، نطالب إسرائيل، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط، التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية متحدية بذلك قرارات الشرعية الدولية والنداءات الدولية المتكررة، بأن تنضم فورا إلى المعاهدة وأن تتخلص من ترسانتها النووية وأن تخضع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. فقد بات وضع إسرائيل يشكل إخلالا واضحا في ميزان القوى وقلقا دائما لمنطقة الشرق الأوسط.

وتطالب دولة الكويت المجتمع الدولي بالعمل على وقف مبيعات الوسائل العلمية والتكنولوجية التي تساهم في تعزيز السلاح النووي الإسرائيلي أو لأي دولة أخرى تسعى لتطوير برامجها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل. ونؤكد هنا على حق دول المنطقة في الحصول على التقنية والخبرة اللازمة

لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في إطار ما تسمح به المعاهدات الدولية ذات الصلة، منوهين إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٧، حول عدم شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها لحل النزاعات. ونؤيد عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. إن دولة الكويت ترى أنه حان الوقت لاتخاذ القرارات السياسية العليا والمصيرية لتفعيل التدابير المتفق عليها دوليا ليصبح عالمنا خاليا من أسلحة الدمار الشامل. ومن هذا المنطلق نجدد دعوتنا للدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للتخلص منها، فمنع انتشار الأسلحة النووية ونزعها ركيزتان تدعم إحداهما الأخرى ولا يمكن تحقيق واحدة دون الأخرى.

إن دولة الكويت تؤكد على التزامها التام بما يتوافق ومتطلبات المجتمع الدولي في مسألتي نزع السلاح ومنع الانتشار. فمع الاستمرار في سلسلة الفشل المؤسف الذي يشهده مجال نزع السلاح، نجد أنه من الأهمية بمكان التنفيذ التام وغير الانتقائي لأحكام معاهدة عدم الانتشار، وخصوصا ما جاء في المادتين السادسة بشأن نزع السلاح النووي، والرابعة بشأن تسهيل التطبيقات السلمية للتقنية النووية، مؤكدين على ضرورة الالتزام بالمبادئ التي تضمنتها الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة ونتائج المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، وكذلك الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، خاصة ما يتعلق منها بالخطوات الثلاث عشرة.

إن دولة الكويت تؤكد على ما جاء في الإعلان الختامي للمؤتمر الرابع المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي يدعو الدول الأعضاء التي لم تصدق على المعاهدة إلى التصديق عليها، خاصة الدول التي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ. هذا، وقد قامت دولة الكويت بتقديم تقريرها الوطني إلى الأمانة العامة الذي وضحت فيه الإجراءات المتخذة لضمان الامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يهدف إلى منع وصول أسلحة الدمار الشامل والمواد التي تدخل في إنتاج مواد الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية.

وفيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فقد رحبت دولة الكويت باعتماد الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ صكا دوليا يمكّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها. ورغم أن مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة لم يحقق الهدف المرجو منه، فإنه نجح في تسليط الضوء على إحدى القضايا الهامة. ونأمل في مؤتمر هذا العام تحقيق النجاح المرجو.

وفي الختام، نأمل أن تتسم المشاورات بالشفافية والشمول، وأن تهدف إلى تحقيق ما نطمح إليه من أمن وسلم دوليين.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم بأحر التهاني، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها لعام ٢٠٠٨. وتكتسي دورة هذا العام، برئاستكم أهمية بالغة لأنه يتعين علينا أن نختتم المناقشات للدورة الحالية الممتدة لثلاث سنوات وأن نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات الخاصة بالمسائل الموضوعية. وبوسعي أن أؤكد لكم دعم اليابان الكامل في مساعيكم. وعلاوة على ذلك، نود أن نشيد بالجهود الكبيرة التي يبذلها رئيسا الفريقين العاملين المعنيين بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

وبوسع هيئة نزع السلاح أن تنظر إلى سجل رائع من الإنجازات. ففي عام ١٩٩٢، أصدرت المبادئ التوجيهية والتوصيات بشأن المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية. وفي عام ١٩٩٣، توصلت إلى اتفاق بشأن المبادئ التوجيهية والتوصيات بشأن النهج الإقليمية تجاه نزع السلاح في سياق الأمن العالمي. وبعد ذلك في عام ١٩٩٦ لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي. وعلاوة على ذلك، في عام ١٩٩٩ تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مجموعتين من المبادئ التوجيهية فيما يتصل بإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية والحد من الأسلحة التقليدية.

ومع ذلك لم نشهد، في الأعوام الأخيرة، إحراز نتائج تذكر من هيئة نزع السلاح. وفي عام ٢٠٠٣، لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق في كلا مجالي نزع السلاح النووي والأسلحة التقليدية. وعلينا أن نبذل الجهود اللازمة لإحداث اختراق في الحالة الراهنة. وبإبداء جميع البلدان للمرونة القصوى، يحدونا أمل قوي في أن تتمكن الهيئة من الاعتماد الناجح للتوصيات.

إن اليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من دمار القنابل الذرية، تسعى لإنشاء عالم يتمتع بالسلام وخال من الأسلحة النووية بغية تهيئة بيئة أمنية ودولية أفضل. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن الأمر الحيوي للعالم بأسره أن يتفق على رؤية لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية بالتغلب على الاختلافات في مواقف الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وبتلك الرؤية، ظل قرارنا السنوي للجمعية العامة، المعنون ”تجدد التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“ يتخذ باستمرار بأغلبية ساحقة. ويظهر القرار إيمان اليابان القوي بأنه ينبغي أن نبني على التدابير العملية والملموسة لنزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. وإذ تأخذ اليابان ذلك بعين الاعتبار، تقدر ما حصل مؤخرا من زيادة في المناقشة بشأن التدابير العملية نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وبغية إحراز تقدم تدريجي نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تتسم المحافظة على نظام نزع السلاح ومنع الانتشار وتعزيزه بأهمية جوهرية. ومع ذلك، تواجه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية للنظام، تحديا جسيما، ضمن أمور أخرى، من الخطر المتمثل في قيام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والأعضاء في معاهدة عدم الانتشار بالاستحداث بشكل سري للأسلحة النووية تحت غطاء الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وفي ذلك السياق، لا بد أن أبرز أهمية تصدي المجتمع الدولي بصورة جماعية للتحديات التي تواجه نظام معاهدة عدم الانتشار. وفي الوقت نفسه، يجب أن أبرز أيضا أهمية كفالة العالمية الكاملة لمعاهدة عدم الانتشار. وبغية إنجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، تأمل اليابان أن تعقد المزيد من المشاورات ذات المغزى والجوهرية في الدورة الثانية للجنة التحضيرية. وينبغي أن تقوم تلك المناقشات على أساس النتائج التي أحرزتها الدورة الأولى للجنة التحضيرية، التي يتولى رئاستها السفير أمانو ممثل اليابان.

ولأغراض تعزيز مصداقية معاهدة عدم الانتشار، من الأهمية بمكان أيضا لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنفذ بصدق التزاماتها بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وفي ذلك الصدد، بينما ترحب اليابان بجهود نزع السلاح التي تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بما في ذلك إجراء التخفيض الكبير في مخزونات الولايات المتحدة من الأسلحة النووية، يحدو اليابان الأمل في التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن إطار خلف للمعاهدة المبرمة

بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية والحد منها. كما نرحب بالتدابير الثنائية المتعلقة بنزع السلاح النووي التي اتخذت مؤخرا وأعلنتها المملكة المتحدة وفرنسا. وتسعى اليابان لزيادة الشفافية من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن جهود نزع السلاح النووي، وفي ذلك الصدد نقدر البيانات المفصلة التي قدمتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. وإضافة إلى ذلك، نناشد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إجراء مزيد من التخفيضات التي لا رجعة فيها والقابلة للتحقق منها.

إن الإنفاذ العاجل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يشكل أيضا أمرا حتميا. وبالتالي، فإن الأمر الذي يدعو إلى التشجيع أنه، بتصديق كولومبيا مؤخرا على المعاهدة، انخفض الآن إلى أقل من عشرة عدد دول الملحق الثاني التي لم تصدق بعد على المعاهدة. وستواصل اليابان الدعوة إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب جميع الدول وتتوقع أن تتم المحافظة على الوقف الاختياري بشأن التفجيرات النووية التجريبية انتظارا لدخول المعاهدة حيز التنفيذ.

ويشكل مؤتمر نزع السلاح المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح التابع للمجتمع الدولي. وبالرغم من ذلك، ظل المؤتمر في حالة جمود لأكثر من عقد. وتلك الحالة تدعو إلى الأسف البالغ. وفي الأعوام الأخيرة، عقد المؤتمر مناقشات موضوعية هامة، وخاصة بشأن المسائل الأربع الأساسية، وقيد النظر الآن اقتراح قدمه الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٨. واليابان تناشد جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج للعمل وبدء المفاوضات بشأن عقد معاهدة لنزع السلاح.

والآن أود أن أوجه اهتمامنا إلى جميع المسائل الأساسية الأربع للمؤتمر. أولا، وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، أود أن أؤكد على ضرورة أن تفي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزامها القوي نحو المادة السادسة بشأن نزع السلاح النووي.

وفيما يتعلق بالتدبير الهام لنزع السلاح النووي المتعلق بعقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تضع حدا نوعيا أعلى للأسلحة النووية، فقد أصبح أكثر وضوحا في مداولات مؤتمر نزع السلاح لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ أن الظروف كانت مواتية بشكل واف لبدء المفاوضات. واليابان تناشد بقوة جميع الدول الأعضاء أن تبدأ وبدون تأخير مفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفضلا عن ذلك، نناشد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إعلان وقف اختياري بشأن إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى انتظارا لدخول المعاهدة حيز التنفيذ.

وفيما يتعلق بمنع وقوع سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإن اليابان على استعداد لدراسة ومناقشة جميع المسائل المختلفة المحيطة بالمسألة، بما في ذلك مشروع المعاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وإضافة إلى ذلك، تؤيد اليابان من حيث المبدأ فكرة الضمانات الأمنية السلبية وستسهم إسهاما فعالا في المزيد من المناقشات.

وكنهج واحد ضمن العديد من النهج والآراء المختلفة اللازمة لمعالجة الأسلحة التقليدية، التي تسبب فعلا أكبر الدمار على أساس يومي، لا بد أن اذكر ضرورة بناء الثقة بين الدول. ومن ذلك المنطلق، تشعر اليابان ببالغ السرور لأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي يقوم على أساس قرار الجمعية العامة لعام ١٩٩١ بشأن

الشفافية في مجال التسلح، أصبح سجلا راسخا بوصفه أحد أهم النظم الدولية لتعزيز بناء الثقة بين الدول. وبعد أكثر من ١٥ عاما من إنشاء ذلك النظام، لا يمكن المبالغة في التأكيد على خطر التوسع في التسلح بسبب عدم الثقة بين الدول، فضلا عن أهمية منع وقوع ذلك الخطر.

وترى اليابان أن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يشكل الإطار الدولي الأهم للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأن بناء الثقة بين الدول يسهم في القضاء على الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. وفي اجتماع عام ٢٠٠٦ لفريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، أقر شكل طوعي للتسجيل للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومن المتوقع أن تحدث الجهود المتصلة بسجل الأسلحة وببرنامج العمل تأثيرا تآزريا في المستقبل.

وعلاوة على ذلك، مع مراعاة أن ٠٠٠ ٥٠٠ شخص يقعون ضحية للأسلحة الصغيرة كل عام، لا بد من تعزيز برنامج العمل بشكل مستمر. ومن ذلك المنطلق، عقدت اليابان في آذار/مارس العام الماضي حلقة عمل طوكيو بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تبادل فيها المشاركون أفضل الممارسات المتصلة بالجهود المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وناقشوا ضوابط نقل الأسلحة، ضمن مسائل أخرى. وإضافة إلى ذلك، تقدم اليابان سنويا، بالتعاون مع كولومبيا وجنوب أفريقيا، قرارا معنونا ”الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه“، وهو يشجع تعزيز الجهود المعنية بالأسلحة الصغيرة في منتديات الأمم المتحدة. وستعمل اليابان بفعالية نحو إنجاح اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين، والذي سيعقد في تموز/يوليه المقبل على أساس قرار العام الماضي.

ويتصل عقد معاهدة للاتجار بالأسلحة اتصالا وثيقا ببناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، نظرا لأنه يرمي إلى كفالة النقل المتسم بالمسؤولية للأسلحة وسيؤدي إلى إنشاء معيار مشترك لعمليات النقل تلك. وهذا العام، عقدت اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بإبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة. وتشارك اليابان في مداولات الفريق وتقدم إسهامات استباقية بغية التمكين من إجراء مناقشة ذات مغزى. واليابان، على أساس مبدئي، لا تصدر الأسلحة وحافظت على تلك السياسة لأكثر من ٦٠ عاما. ويحدونا أمل صادق في إنشاء عالم أكثر سلاما، وبتلك الروح نعتزم أن نسهم إسهاما قويا في المناقشات المتعلقة بإبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة.

وتتولى اليابان هذا العام رئاسة مجموعة الثمانية وستستضيف اجتماع قمة مجموعة الثمانية في تويا كو، هوكايدو، في تموز/يوليه. ومؤتمر قمة هوكايدو – تويا كو لمجموعة الثمانية سيطرح مسألة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بوصفها أحد الموضوعات الرئيسية للمؤتمر. وتتوخى اليابان رسالة قوية من مجموعة البلدان الثمانية لتعزيز نظام عدم الانتشار الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، ستستضيف اليابان هذا العام مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا. وبما أن السلام شرط أساسي للتنمية، فإن اليابان تركز دائما على إعادة بناء البلدان وإعادة تأهيلها.

إن تعزيز جهودنا في مجال نزع السلاح أمر بالغ الأهمية لتوطيد السلام. علاوة على ذلك، كما أكد الأمين العام، من خلال تحرير الموارد التي كانت ستخصص للأسلحة يمكن عندئذ استخدام تلك الموارد في التنمية

الاقتصادية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتعاون اليابان بنشاط من أجل صون السلام العالمي واستعادته وبنائه وهي تهدف إلى أن تكون دولة راعية للسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في التبادل العام للآراء هذا الصباح. وقد طلب ممثل الاتحاد الروسي التكلم ممارسة لحق الرد، وأعطيه الكلمة.

السيد سيمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد قرر وفد بلادي ممارسة حقه في الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وإشارته إلى الحالة المتعلقة بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. لسوء الحظ، لا توجد لدي النسخة الخطية للبيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا، ولكن بقدر ما أتذكر فإن ذلك الممثل قال إن الاتحاد الروسي، رغم ما قيل في الدورة السابقة لهيئة نزع السلاح، قد اتخذ خطوة لا تتمشى مع ما قاله بشأن هذه المعاهدة. ونود أن نوضح هذا الأمر.

في سياق الوضع الحالي لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، كان تعليق وفاء الاتحاد الروسي بالتزاماته بموجب هذه المعاهدة خطوة لها مبرراتها المنطقية. ولقد أفصحنا عن عزمنا اتخاذ هذه الخطوة، بما في ذلك في الدورة السابقة للجنة نزع السلاح. إن معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، في شكلها الحالي، معاهدة بالية و لم تعد صالحة. إنها تتعارض مع المصالح الأمنية للاتحاد الروسي، وهذه حقيقة أبلغنا بها شركاءنا منذ فترة طويلة.

ولكن مع تعليق مشاركتنا في هذه المعاهدة نحن لا نغلق الباب أمام إجراء المزيد من المفاوضات. ونتوقع من شركائنا في المعاهدة أن يبدوا استعدادهم لاستعادة صلاحية نظام مراقبة القوات التقليدية في أوروبا على أساس معاهدة معدلة. ولقد قدم الاتحاد الروسي مقترحات ملموسة بشأن هذا الموضوع في المؤتمر الطارئ للدول الأطراف في المعاهدة في عام ٢٠٠٧. ولا تزال هذه المقترحات ذات صلة وتبقى مطروحة على الطاولة للتفاوض.

ولتحقيق هذا الغرض، نحن نتخذ خطوات ذات أهداف محددة. على وجه التحديد، نحن نرمي إلى إجراء مفاوضات منتظمة مع شركائنا في المعاهدة، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية. ونحن بالفعل ندرس مختلف الاحتمالات من أجل التقريب بين المشاركين في هذه العملية.

ولكن فيما يتعلق بقضايا عديدة، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ولسوء الحظ أن شركاءنا الغربيين كانوا في كثير من الأحيان إذ تقدموا خطوة إلى الأمام فلسبب ما يرجعون خطوتين إلى الوراء. وعلى العموم، لدينا انطباع بأنهم هم الذين يتوقعون منا الآن قرارات محددة، خاصة بشأن إلغاء قرارنا بتعليق مشاركتنا في المعاهدة، قبل أن يكون شركاؤنا مستعدين لمناقشة شواغلنا – وليس قبل بدء نفاذ المعاهدة المعدلة ودون أي ضمانات بشأن النتائج. ومن غير المرجح أن يكون مثل هذا النهج مقبولا ومتمشيا مع مفهوم الإجراءات المتوازية.

إن الاتحاد الروسي يحبذ الحل السريع للمشكلة المتعلقة بالمعاهدة، ولكن المهم لنا هو نوعية الاتفاق. فلن نتمكن من إحياء نظام هذه المعاهدة إلا بعد حل جميع المشاكل التي أشرنا إليها. وأود أن أضيف بأن هناك مناقشات فنية وتفصيلية جارية في منتديات خاصة، ونحن نتساءل عما إذا كان يمكن لهيئة نزع السلاح أن تفعل أي شيء؛ فربما ليس من المفيد أن نتحدث عن هذا الأمر هنا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.